

# التحول الديمقراطي في السودان لدعم الحياة

ورقة  
ابحاث

يونيه 2022

ضمان الحكم الديمقراطي من خلال تعزيز  
حماية حقوق الإنسان ومكافحة الإفلات  
من العقاب

ريدريس ومركز SOAS لقانون حقوق الإنسان



ريدريس

انهاء التعذيب، والسعي لتحقيق العدالة للناجين



SOAS  
University of London

# المحتويات

3	التوصيات
4	المستقبل الغامض للانتقال الديمقراطي في السودان
8	تجربة السودان غير السعيدة مع الانقلابات
14	تصحيح عدم شرعية انقلاب السودان
20	انتهاكات حقوق الإنسان مجردة من الأهلية تماماً
28	الطريق الى الامام

# التوصيات

- ترتبط الطبيعة الدورية لسياسات ما بعد الاستقلال وما بعد الانقلاب في السودان ارتباطاً وثيقاً بغياب احترام سيادة القانون، وحماية حقوق الإنسان والعدالة فيما يتعلق بالانتهاكات السابقة، والطبيعة غير الدستورية لعملية انتقال السلطة والتي حدثت منذ يوم 25 أكتوبر 2021. إن معالجة هذه العوامل لها - أو ينبغي أن يكون لها - تبعات حقيقية على أي حل للأزمة الحالية في السودان. النتيجة التي لا لبس فيها لتحقيق هذه الغاية هي أنه لا ينبغي للجيش أن يلعب دوراً مستمراً في أي تحول ديمقراطي في السودان.
- إن حل الأزمة السياسية المستمرة في السودان يتطلب استخداماً منسقاً وفعالاً للأدوات الدبلوماسية وأدوات حقوق الإنسان لمنع المزيد من الانتهاكات، ومكافحة حالات الإفلات من العقاب في الانتهاكات السابقة وضمن عدم تكرارها.
- يجب على جميع الدول، أن تطبق كأولوية فورية، عقوبات محددة الهدف ضد أولئك الأفراد والكيانات التي تتحمل أكبر قدر من المسؤولية عن الانتهاكات المنهجية والواسعة النطاق لحقوق الإنسان، والتي تقع جميعها بلا شك في نطاق أنظمة عقوبات حقوق الإنسان المتاحة.
- إن تأخير قضايا العدالة، سواء لتسهيل الإصلاحات الاقتصادية أم لغير ذلك، هو تكتيك مألوف يستخدمه الجيش السوداني وجهاز الأمن لتعزيز سلطته. ويجب بذل الجهود لضمانة الشعب السوداني بأن العدالة لم يتم تحيئتها جانباً مرة أخرى مع استمرار المفاوضات المتعلقة بالانتقال السياسي. ويشمل ذلك توفير التزام واضح بإصدار تقرير عام عن مسؤولية السلطات العسكرية عن الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان.
- يجب أن تكون المفاوضات السياسية التي كانت جارية وقت كتابة هذا التقرير شاملة وشفافة وتشاركية. وتحقيقاً لهذه الغاية، ينبغي أن تُنسب وجهات النظر التي يتم الخروج بها من خلال المشاورات المغلقة إلى أصحاب المصلحة إلى أقصى حد ممكن مع المحافظة على سلامة المشاركين/المشاركات. يجب على الوسطاء تجنب رسم معادلة خاطئة بين القادة العسكريين والأمنيين ونظرائهم المدنيين. وفي ضوء هذه الاعتبارات، فإن عملية تنطوي على عنصر من التشاور العام المفتوح (على غرار تلك الجارية حالياً تجاه لجان المقاومة) ستكون مناسبة بشكل أفضل لتعزيز القبول العام وشرعية التدخل المشترك بين يونيتامس (UNITAMS) والاتحاد الأفريقي والهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية (IGAD).
- سيسمح اتباع هذا النهج للجمهور السوداني بالمساهمة بشكل أكثر فاعلية في العمليات السياسية الجارية، وبالتالي، تمكين الوسطاء من قياس النطاق الكامل لما يفضله الجمهور في السودان حول كيفية معالجة الأسئلة الأساسية حول طبيعة التحول الديمقراطي في السودان والنظام القانوني. قد تساعد زيادة الشفافية أيضاً في مواجهة الهيمنة المفترضة للمصالح العسكرية والأمنية في ممارسة التأثير على العملية السياسية؛ وستظهر، على الأقل، الشفافية الشاملة بشكل أفضل توازناً بين المصالح الهيكلية والسياسية بحيث يمكن للجمهور النظر والتأمل فيها وتحليلها.

# المستقبل الغامض للانتقال الديمقراطي في السودان

## إن الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان التي ارتكبتها القوات العسكرية والأمنية أدت إلى توقف التحول الديمقراطي في السودان

أتاحت نهاية حقبة عمر البشير التي دامت ثلاثة عقود في أبريل 2019، بعد شهور من الاحتجاجات السلمية، فرصة لإحداث إصلاحات سياسية وحقوقية غير مسبوقه في السودان. وشكلت الحكومة الانتقالية التي تم تشكيلها بموجب اتفاق سياسي أبرم في أغسطس 2019 علامة فارقة هامة، وعلى الرغم من مواجهة القيادة المدنية السودانية لعقبات كبيرة، فإنها حققت إنجازات هامة في مجالات رئيسية، بما في ذلك تحقيق الاستقرار في الاقتصاد السوداني. وعلى الرغم من أن التحول في السودان لا يزال هشاً، إلا أنه كان يُنظر إليه على أنه نموذج للتجديد الديمقراطي للدول الأخرى في القرن الأفريقي وأماكن أخرى.

أدى استيلاء الجيش على السلطة إلى توقف عملية الانتقال الديمقراطي في السودان. ففي الساعات الأولى من يوم 25 أكتوبر 2021، اعتقلت قوات أمن سودانية مجهولة الهوية رئيس الوزراء آنذاك عبد الله حمدوك في منزله، إلى جانب اعتقال العديد من الأعضاء المدنيين البارزين الآخرين في الحكومة الانتقالية.<sup>1</sup> وبعد فترة وجيزة من ظهر اليوم نفسه، ظهر اللواء عبد الفتاح البرهان، قائد القوات المسلحة السودانية ورئيس مجلس السيادة،<sup>2</sup> على التلفزيون السوداني ليعلن، من بين أمور أخرى، فرض حالة الطوارئ على الصعيد الوطني. وإلغاء بعض مواد مختارة من الوثيقة الدستورية للفترة الانتقالية لعام 2019 بصيغتها المعدلة في عام 2020 (نشر إليها فيما بعد في هذا التقرير باسم "الوثيقة الدستورية") التي تنص على حكومة مدنية - عسكرية مشتركة.<sup>3</sup>

تسبب الانقلاب في أزمة مستمرة تميزت بانتهاكات خطيرة لحقوق الإنسان تمت إدارتها في جميع أنحاء العالم، حيث شرعت قوات الأمن بسرعة في حملة اعتقالات جماعية،<sup>4</sup> واستخدمت بشكل متكرر القوة المفرطة والقتال ضد المتظاهرين العزل، كما هو موثق في العديد من البيانات والتقارير.<sup>5</sup>

1 الجزيرة، "قوات الأمن السودانية تعتقل رئيس الوزراء عبد الله حمدوك، ووزراءه"، 25 أكتوبر 2021، موجود على الرابط الرابط: <https://www.aljazeera.com/news/2021/10/25/sudans-abdalla-hamdok-under-arrest-report>.

2 إن مجلس السيادة، بموجب المادة 10 من الوثيقة الدستورية، كان مؤلفاً من 5 أعضاء مدنيين تختارهم قوى الحرية والتغيير، و 5 أعضاء عسكريين يختارهم المجلس العسكري الانتقالي، وعضو مدني إضافي يتم اختياره بالاتفاق بين قوى الحرية والتغيير والمجلس العسكري الانتقالي.

3 على اليوتيوب، عبد الفتاح البرهان، قرارات هامة لرئيس مجلس السيادة الانتقالي السوداني الفريق أول عبد الفتاح البرهان 25 أكتوبر 2021، موجود على الرابط الرابط: <https://www.youtube.com/watch?v=4mWl2JnVjSs>. كما أعلن البرهان عن عزل جميع الولاة (ولاة المناطق) وحل لجنة إزالة التمكين، وهي هيئة أنشئت للاستيلاء على أصول قادة النظام في عهد البشير.

4 انظر منظمة ريدريس، نقابة المحامين في دارفور، مركز الناس للوعن القانوني، ومجموعة محاميين الطوارئ، "مأخوذة من شوارع الخرطوم: الاعتقالات التعسفية والاحتجاز بمعزل عن العالم الخارجي والاختفاء القسري بموجب قوانين الطوارئ السودانية"، مارس 2022، موجود على الرابط: <https://redress.org/news/new-joint-briefing-highlights-ongoing-arbitrary-arrests-and-enforced-disappearances-in-sudan/>.

5 انظر، على سبيل المثال، هيومان رايتس ووتش، "السودان: قوات الأمن تستخدم القوة المميتة ضد المتظاهرين"، 23 نوفمبر 2021، موجود على الرابط: <https://www.hrw.org/news/2021/11/23/sudan-security-forces-use-lethal-force-protectors>؛ انظر أيضاً مكتب المفوض السامي للأمم المتحدة لحقوق الإنسان، "السودان: خبير الأمم المتحدة يتأسف للتعامل العسكري الوحشي مع الاحتجاجات"، 2 نوفمبر 2021، موجود على الرابط: <https://www.ohchr.org/EN/NewsEvents/Pages/DisplayNews.aspx?NewsID=27752&LangID=E>؛ مكتب المفوض السامي للأمم المتحدة لحقوق الإنسان، "تحديث شفوي عن حالة حقوق الإنسان في السودان"، 7 مارس 2022، موجود على الرابط: <https://www.ohchr.org/en/statements/2022/03/oral-update-situation-human-rights-sudan>.

في 21 نوفمبر 2021، بعد أربعة أسابيع من الإقامة الجبرية، وقّع عبد الله حمدوك اتفاقاً سياسياً مع البرهان، يقضي بإعادته إلى منصب رئيس الوزراء. نص الاتفاق المكوّن من 14 نقطة، تشمل جملة أمور، على إطلاق سراح المعتقلين السياسيين ودعا إلى إجراء تحقيقات في العنف ضد المتظاهرين منذ الانقلاب.<sup>6</sup> ومع ذلك، فقد كان يُنظر إليه على نطاق واسع على أنه محاولة لإضفاء الشرعية على الانقلاب، وبالتالي رفضته قوى الحرية والتغيير (FFC) والقواعد الشعبية الرئيسية، بما في ذلك لجان مقاومة الأحياء التي لعبت دوراً رائداً في تنظيم الاحتجاجات السلمية.<sup>7</sup>

لاحظ نشطاء ومحللون سودانيون في نقاشات مع منظمة ريدريس في وقت الاتفاقية، إلى أن حمدوك كان على الأرجح مدفوعاً لتوقيع الاتفاقية لتجنب المزيد من العنف، لا سيما في ضوء الاحتجاجات التي تم الإعلان عنها، بما في ذلك في نفس اليوم (21 نوفمبر 2021) و23 نوفمبر 2021. وأظهرت التقارير الواردة من السودان أن الجماعات القاعدية بدأت في تنظيم بنوك الدم المجتمعية في الأيام التي سبقت الاحتجاجات، استعداداً لإصابات خطيرة متوقعة على أيدي قوات الأمن.<sup>8</sup> وبالفعل، وتأكيداً للخطر المستمر على المتظاهرين، حتى أثناء توقيع الاتفاق، أصيب متظاهر يبلغ من العمر 16 عاماً برصاصة في رأسه وقُتل في مدينة أم درمان<sup>9</sup> بينما أطلقت قوات الأمن الغاز المسيل للدموع داخل مستشفى الخرطوم التعليمي وفي جميع أنحاء المدينة.<sup>10</sup>

وعلى الرغم من بعض المؤشرات بأن حمدوك قد استعاد لاحقاً القدرة على تقييد أنشطة الجيش في المجال السياسي، بما في ذلك التجميد المعلن لجميع التعيينات السياسية التي تمت بعد الانقلاب العسكري، فقد قدم استقالته علناً في 2 يناير 2022،<sup>11</sup> وأشار البعض إلى أن حمدوك استقال بعد أن أصبح واضحاً أن الجيش ليس لديه أي نية للالتزام بجانبيه في صفقة عدم التدخل السياسي.<sup>12</sup> وقد يكون قرار مجلس السيادة بإعادة سلطة المخبرات العامة في اعتقال واحتجاز الأفراد وإجراء عمليات التفتيش والمصادرة وحظر أو تنظيم حركة الأشخاص - المعلن عنه في الأسبوع الأخير من عام 2021 الصاحب - هو العامل الحاسم في قرار حمدوك، رغم أن حمدوك لم يعلق علناً على هذا.<sup>13</sup> ولا يمكن التقليل<sup>14</sup> من الطابع الرمزي للغاية لمنح جهاز المخبرات العامة (GIS) سلطات بعيدة المدى، مع الأخذ في الاعتبار أن سلفه، جهاز المخبرات والأمن الوطني (NISS)، كان سيئ

- 6 اتفاق (إعلان) سياسي، 21 نوفمبر 2021، موجود على الرابط: <https://redress.org/wp-content/uploads/2021/11/Political-Agreement-21-Nov-2021.pdf> (ترجمة غير رسمية بواسطة المعهد الدولي للديمقراطية والحكم والانتخابات).
- 7 انظر، على سبيل المثال، رويترز، "جماعة معارضة في السودان تقول إنها لا تعترف بالاتفاق مع الجيش"، 21 نوفمبر 2021، موجود على الرابط: <https://www.reuters.com/article/sudan-politics-coalition-idAFC6N2RK029>: انظر أيضاً تجمع المهنيين السودانيين، تويتر، 21 نوفمبر 2021، موجود على الرابط: <https://twitter.com/AssociationSd/status/1462426710335533058>.
- 8 طه حسين، تويتر، 22 نوفمبر 2021، موجود على الرابط: [https://twitter.com/6a7a\\_hussein/status/1462797233804521474?s=20](https://twitter.com/6a7a_hussein/status/1462797233804521474?s=20)
- 9 اللجنة المركزية لأطباء السودان، تويتر، 21 نوفمبر 2021، موجود على الرابط: [https://twitter.com/SD\\_DOCTORS/status/1462461216698380297](https://twitter.com/SD_DOCTORS/status/1462461216698380297)
- 10 اللجنة المركزية لأطباء السودان، تويتر، 21 نوفمبر 2021، موجود على الرابط: [https://twitter.com/SD\\_DOCTORS/status/1462445049053171721](https://twitter.com/SD_DOCTORS/status/1462445049053171721). انظر أيضاً رويترز، "المسعفون السودانيون هزتهم الهجمات على المستشفيات التي تعالج المتظاهرين المناهضين للانقلاب"، 11 يناير 2022، موجود على الرابط: <https://www.reuters.com/world/africa/sudanese-medics-shaken-by-attacks-hospitals-treating-anti-coup-protesters-2022-01-11/>.
- 11 عبد الله حمدوك، تويتر، 2 يناير 2022، موجود على الرابط: <https://twitter.com/sudanpnhamdok/status/1477738836088299526?s=21>: انظر أيضاً بي بي سي، "انقلاب السودان: استقالة رئيس الوزراء عبد الله حمدوك بعد الاحتجاجات الجماهيرية"، 3 يناير 2022، موجود على الرابط: <https://www.bbc.com/news/world-africa-59855246>
- 12 بي بي سي، "انقلاب السودان: استقالة رئيس الوزراء عبد الله حمدوك بعد احتجاجات حاشدة"، 3 يناير 2022، موجود على الرابط: <https://www.bbc.com/news/world-africa-59855246>.
- 13 السودان تريبيون، "جهاز المخبرات العامة السوداني يحصل على سلطة مؤقتة لاعتقال المدنيين"، 27 ديسمبر 2021، موجود على الرابط: <https://sudantribune.com/article253483>
- 14 مرسوم الطوارئ رقم 3 (2021)، موجود على الرابط: <https://redress.org/wp-content/uploads/2022/03/Em-Emergency-Decree-No-3-2021.pdf>. كما يمنح المرسوم، الذي صدر في ظل حالة الطوارئ التي أعلنها البرهان في 25 أكتوبر 2021، الحصانة لعملاء جهاز المخبرات العامة، مما يعكس أحد الإنجازات الرئيسية للتحول الديمقراطي حتى الآن.

السمعة في اللجوء إلى التعذيب وغيره من انتهاكات حقوق الإنسان الخطيرة.<sup>15</sup>

كانت استقالة حمدوك بمثابة نهاية لعملية التحول الديمقراطي التي بدأت في أغسطس 2019 بتوقيع الوثيقة الدستورية. ومن الناحية العملية، فإن المعضلة الحالية التي تتمثل في من سيعين خلفه ما زالت تنتظر حل. ووفقاً لبنود الوثيقة الدستورية 2019، فإن قوى الحرية والتغيير تتمتع بصلاحيات اختيار رئيس الوزراء في حالة خلو المنصب.<sup>16</sup> ولكن، قوى الحرية والتغيير ظلت تعيش في حالة من الفوضى والاضطراب. وقد يكون للمجلس التشريعي الانتقالي (TLC) سلطة اختيار رئيس الوزراء، على الرغم من أن بنود الوثيقة الدستورية لعام 2019 أقل وضوحاً بشأن هذه النقطة، وفي ضوء الأحكام التي تنص على أنه "في حالة أن يصير منصب رئيس الوزراء شاغراً قبل إنشاء المجلس التشريعي الانتقالي، يتم تعيين رئيس الوزراء وفقاً لإجراءات تعيين رئيس الوزراء الأولى".<sup>17</sup> وبالنظر إلى أنه لم يتم إنشاء المجلس التشريعي الانتقالي، يجب أن يظل تعيين رئيس الوزراء ضمن اختصاص قوى الحرية والتغيير، ومع عدم وجود قيادة مدنية ذات مصداقية متبقية في الحكومة الانتقالية، فإن الإعلان الدستوري لعام 2019 توقف فعلياً عن العمل. إن أي قرار أحادي الجانب من قبل الجيش بتعيين شخصية مدنية كرئيس للوزراء سيشكل انتهاكاً واضحاً للوثيقة الدستورية، التي تستند إلى ترتيب حساس لتقاسم السلطة هدفه النهائي هو الانتقال إلى حكم مدني كامل.

ومع ذلك، تلوح في الأفق بشكل أكبر حول مقعد رئيس الوزراء الشاغر، مسألة وجودية تتصل بالوثيقة الدستورية، وبالتالي، بالانتقال الديمقراطي في السودان. لم يكن الفاعلون الدوليون واضحين تماماً بشأن الخطوات التالية. وفي قراءة 20 يناير 2022، على سبيل المثال، كررت حكومة الولايات المتحدة التزامها بـ "إنشاء حكومة يقودها مدنيون على أساس التوافق"<sup>18</sup>. إذا تم أخذ فكرة التوافق على محمل الجد، فمن الصعب تصور أي عودة إلى الصياغة السياسية قبل الانقلاب: حكومة انتقالية مدنية - عسكرية مشتركة، وإن كانت "بقيادة مدنية" ظاهرياً.

## إذا تم أخذ فكرة التوافق على محمل الجد، فمن الصعب تصور أي عودة إلى الصياغة السياسية قبل الانقلاب: حكومة انتقالية مدنية - عسكرية مشتركة، وإن كانت "بقيادة مدنية" ظاهرياً.

منذ الانقلاب، وضعت لجان المقاومة<sup>19</sup> في جميع أنحاء السودان ثلاثة مطالب: "لا تفاوض ولا شراكة ولا شرعية" مع الجيش. بدأت لجان المقاومة هذه، التي حشدت مئات الآلاف من المتظاهرين في جميع أنحاء السودان<sup>20</sup> -

15 انظر، على سبيل المثال، منظمة ريدريس، الطريق إلى الأمام؟ إصلاحات مناهضة التعذيب في السودان في حقبة ما بعد البشير، ديسمبر 2019، موجود على الرابط: <https://redress.org/news/a-way-forward-acjps-and-redress16>. تقرير يزود بخريطة طريق - تجريد التعذيب في عهد ما بعد البشير: انظر أيضاً منظمة العفو الدولية، السودان: وكلاء الخوف: جهاز الأمن القومي في السودان، 19 يوليو 2010، موجود على الرابط: <https://www.amnesty.org/en/documents/afr54/010/2010/en>.

16 الوثيقة الدستورية 2019، المادة 18 (3): انظر أيضاً المادة 12 (1) (أ).

17 الوثيقة الدستورية 2019، فن. 18 (3).

18 السفارة الأمريكية في الخرطوم، تويتر، 20 يناير 2022، موجود على الرابط: <https://twitter.com/USEmbassyKRT/status/1484152541667549184>

19 كما يشير موزان النيل، فإن لجان مقاومة الأحياء هي "منظمات شعبية ذات أصول ممتدة في تاريخ السودان السياسي الحديث الذي يعود إلى التسعينيات. تم إحيائها وتحفيزها عبر مكالمات في بيان عام من تجمع المهنيين السودانيين (SPA)، الجمعية التي قادت احتجاجات 2019-2020، مما أدى في النهاية إلى الإطاحة بالرئيس السابق عمر البشير من منصبه. انظر معهد التحرير لسياسات الشرق الأوسط، "لجان المقاومة: الطوائف المنظمة لاحتجاجات السودان"، 26 نوفمبر 2021، موجود على الرابط: <https://timep.org/explainers/resistance-commissions-the-specters-organizing-sudans-protests>.

20 إن لجان المقاومة و "الشارع" - وهو مصطلح شائع الاستخدام للإشارة إلى التحالف العريض المكون من المواطنين المتظاهرين، والنقابات العمالية، ومجموعات الشباب والنساء، والحركات الطلابية، والجمعيات المهنية، والمؤسسات الأكاديمية وغيرها من المبادرات الشعبية - قاما بدفع حركة المقاومة السودانية. انظر، على سبيل المثال، معهد التحرير لسياسات الشرق الأوسط، "تضمين الشارع السوداني في العمليات السياسية"، 20 ديسمبر 2021، موجود على الرابط: <https://timep.org/commentary/analysis/including-the-sudanese-street-in-political-processes/>؛ "دور لجان المقاومة المحلية في الفترة الانتقالية في السودان"، 2021، موجود على الرابط: <https://www.cmi.no/publications/7920-the-role-of-local-resistance-committees-in-sudans-transitional-period>.

والمنظمة من خلال وحدات تنسيق محلية (تنسيقيات) - في الأشهر الأخيرة صياغة ميثاق سياسية رسمية ومرحلة ثانية من الانتقال الديمقراطي في السودان. ولقد أتيحت الميثاق السياسية المنشورة حتى الآن من قبل العديد من لجان المقاومة للتعليق العام والنقاش.<sup>21</sup> وتختلف هذه الميثاق في التفاصيل ولكنها واضحة حول نقطة أساسية واحدة: أنه لا ينبغي أن يكون هناك دور مستمر للجيش في التحول الديمقراطي في السودان، وأن حقوق الإنسان. يجب أن تتمحور حول الإصلاحات والإصلاح المؤسسي للقطاع الأمني والعسكري في السودان، بما في ذلك قوات الدعم السريع، في أي عمليات سياسية مستقبلية.

وبالطبع، وكما توضح هذه الورقة، فإن هناك أربعة عوامل تقف ضد استمرار انخراط الجيش في أي تحول ديمقراطي في السودان. العامل الأول هو أن ذلك يتعارض مع إعطاء الأولوية للمساءلة واحترام حقوق الإنسان والإصلاح القانوني كوسيلة أساسية لإنهاء دورة القمع السياسي والإفلات من العقاب وعدم الاستقرار في السودان. والعامل الثاني عامل تاريخي، متجذر في التجربة السودانية للمشاورات التي تعقب الانقلابات وإعادة التشكيل السياسي، بما في ذلك ما جرى مؤخرًا بعد الإطاحة بالبشير. والعامل الثالث عامل قانوني في المقام الأول وهو: أن الجيش السوداني قد ألغى التزاماته القانونية المحلية والإقليمية والدولية (وبالتالي فقد أي ثقة في استعداده وقدرته على الوفاء بهذه الالتزامات). والعامل الرابع هو الحملة العسكرية المدروسة لانتهاكات حقوق الإنسان منذ الانقلاب، والتي تهدف إلى قمع الاعتراضات على استيلائه على السلطة، الأمر الذي جعله غير ديمقراطي إلى حد كبير ولا يتصرف لصالح الجمهور العريض.

وبالمقابل، تحلل هذه الورقة هذه العوامل، حيث يشكل العامل الأول موضوعًا شاملاً، قبل أن تختتم بمقترحات لما يجب أن تتضمنه أجندة حماية حقوق الإنسان وتعزيز سيادة القانون والديمقراطية في السودان. وقد أثبتت الجهات الفاعلة الدولية، حتى الآن، عدم استعدادها لاتخاذ الإجراءات الحاسمة المطلوبة للتأثير على سير الأحداث في السودان، من خلال ضمان حماية حقوق الإنسان والعودة إلى الحكم الذي يقوده المدنيون. ويتطلب حل الأزمة الحالية في السودان استخداماً منسقاً وفعالاً للأدوات الدبلوماسية وحقوق الإنسان لمنع وقوع المزيد من الانتهاكات، ومكافحة الإفلات من العقاب في الانتهاكات السابقة وضمن عدم تكرارها، وتعتبر هذه الإجراءات أيضاً وسيلة حاسمة للانتقال الحقيقي والدائم نحو الديمقراطية في السودان، الذي يحتاج إلى إعطاء الأولوية لمعالجة الإرث المتجذر من إساءة استخدام السلطة والإفلات من العقاب واللجوء إلى تدابير قصيرة الأجل.

21 انظر، على سبيل المثال، لجان المقاومة بولاية الخرطوم، "اقترح لميثاق لإنشاء سلطة الشعب"، موجود على الرابط: <https://redress.org/wp-content/uploads/2022/03/Khartoum-Resistance-Commissions-Political-Charter.pdf> : انظر أيضاً، على سبيل المثال، لجنة مقاومة مدني، "الإعلان السياسي"، موجود على الرابط: <https://redress.org/wp-content/uploads/2022/03/ممسودة-الاعلان-السياسي-للجان-مقاومة-مدني.pdf>.

# تجربة السودان غير السعيدة مع الانقلابات

إذا كان للتاريخ أي مؤشر، دون تغيير استراتيجي في النهج، فإن التعديلات السياسية أو القانونية لما بعد الانقلاب ستفيد الجيش السوداني

لقد شوهت الانقلابات العسكرية تاريخ السودان. وعلى وجه الخصوص، أنهت ثلاث محاولات وليدة للتحول الديمقراطي، في أعوام 1958 و1969 و1985،<sup>22</sup> فمذ حصول السودان على استقلاله في 1 يناير 1956، شنت عناصر مختلفة داخل الجهاز العسكري والأمني في البلاد ما لا يقل عن 17 محاولة انقلابية خطيرة، ثلاثة منها دخلت في قوة أنظمة عسكرية.<sup>23</sup>

ترتبط الطبيعة الدورية بسياسات السودان ما بعد الاستقلال وما بعد الانقلابات في السودان ارتباطاً وثيقاً بغياب سيادة القانون وحماية حقوق الإنسان والعدالة فيما يتعلق بالانتهاكات السابقة. كما أشار الصحفي ريتشارد كوكيت في عام 2016، "من [البداية] . . . لقد سقط السودان في حلقة معادة: الائتلافات غير المستقرة والمنتخبة ديمقراطياً ستصبح ضعيفة وفوضوية وغير عملية، فقط لتكتسحها انقلابات بقيادة من الجيش متحالفة مع أحد الفصائل السياسية الرئيسية، التي تعمل باسم القانون والنظام".<sup>24</sup> بهذه الوتيرة، "تم قبول الحاكم العسكري الجديد في البداية، ولكن بدوره أصبح متعجراً وديكتاتورياً وغير شعبي"، وبالتالي "أطيح به من قبل انتفاضة شعبية أعادت البلاد إلى الديمقراطية مرة أخرى".<sup>25</sup> ظلت هذه الدورة تكرر نفسها حتى يومنا هذا: تم استبدال عمر البشير الذي وصل إلى السلطة بانقلاب في عام 1989 أولاً بمجلس عسكري انتقالي في عام 2019، أعقبته حكومة مدنية عسكرية مشتركة، ومؤخراً تم استبدالها بحكومة أمر واقع عسكرية. وعلى عكس رواية كوكيت، لم يحظ النظام الأخير بقبول شعبي على الإطلاق، حيث واجه معارضة قوية منذ يوم الانقلاب. وحتى الآن، تتواصل شائعات وجود انقسامات بين القادة العسكريين والأمنيين في السودان، مما يندب بشبح انقلاب ضد الانقلاب.<sup>26</sup>

22 انظر، على سبيل المثال، W.J. Berridge, *Civil Uprisings in Modern Sudan* (Bloomsbury Academic 2015).

23 إن التحليل الكامل للعوامل التاريخية والجغرافية التي ساهمت في هشاشة السودان السياسية هو خارج نطاق هذه الورقة. ومع ذلك، ليس هناك شك في أنه يجب إيلاء الاهتمام لأنماط التنمية غير المتكافئة في جميع أنحاء البلاد، والديناميات الإقليمية والتدخلات الدولية، والاختلافات العرقية والدينية التي كانت من بين العوامل التي ساهمت في عدم الاستقرار والصراع. لتحليل العلاقة بين هذه العوامل وحقوق الإنسان، انظر لوتز أويت "السلطة والنزاع وحقوق الإنسان في السودان" تحرير لوتز أويت ومحمد عبد السلام بابكر، صياغة الدستور وحقوق الإنسان في السودان، 40-15 (Routledge 2019).

24 ريتشارد كوكيت، السودان: فشل وانقسام دولة أفريقية (مطبعة جامعة بيل، 2016) 59.

25 المرجع نفسه.

26 انظر، على سبيل المثال، العربي، "البرهان يبلغ القاهرة خشيته من انقلاب بترتيب من حميدتي وأطراف خارجية"، 24 فبراير 2022، موجود على الرابط: <https://www.alaraby.co.uk/politics/%D8%A7%D9%84%D8%A8%D8%B1%D9%87%D8%A7%D9%86-%D9%8A%D8%A8%D9%84%D8%BA-%D8%A7%D9%84%D9%82%D8%A7%D9%87%D8%B1%D8%A9-%D8%AE%D8%B4%D9%8A%D8%AA%D9%87-%D9%85%D9%86-%D8%A7%D9%86%D9%82%D9%84%D8%A7%D8%A8-%D8%A8%D8%AA%D8%B1%D8%AA%D9%8A%D8%A8-%D9%85%D9%86-%D8%AD%D9%85%D9%8A%D8%AF%D8%AA%D9%8A-%D9%88%D8%A3%D8%B7%D8%B1%D8%A7%D9%81-%D8%AE%D8%A7%D8%A9%D8%AC%D9%8A%D8%A9>. انظر أيضاً خلود خير، لا يمكن ان يخدم الانقلاب سيدين، المركز العربي دي سي واشنطن، 22 February 2022، موجود على الرابط: <https://arabcenterdc.org/resource/a-coup-cannot-serve-two-masters>.



لقد سعى الجيش إلى استغلال الضعف الملحوظ للأحزاب السياسية وكيانات المجتمع المدني في السودان والاستفادة من ذلك. كما سينظر القسم التالي من هذه الورقة بمزيد من التفصيل، وقد ظل قائد الجيش البرهان يؤكد باستمرار أن انقلاب أكتوبر 2021 قد نُفذ دفاعاً عن الأهداف الديمقراطية وكان ذلك ضرورياً لحماية المرحلة الانتقالية في السودان. وبعد أن درس الجيش فيما يبدو تجارب أسلافه، شن انقلاب أكتوبر فوراً عقب الاحتجاجات التي نظمتها مجموعة منشقة عن قوى الحرية والتغيير،<sup>27</sup> والتي أطلقت على نفسها اسم "قوى الحرية والتغيير - منصة التأسيس"،<sup>28</sup> بقيادة اثنين من المتمردين السابقين الذين تحولوا إلى أعضاء في الحكومة الانتقالية وهما جبريل إبراهيم ومني ميناوي وبالتنسيق مع مالك عقار رئيس الجبهة الثورية السودانية وزعيم الحركة الشعبية لتحرير السودان - شمال. ودعا المتظاهرون إلى إزالة الحكومة المدنية واستبدالها بحكومة تكنوقراط، بينما رددوا هتاف "تسقط حكومة الجوع" ودعوا البرهان لقيادة المرحلة الانتقالية.<sup>29</sup> ودار الكثير من الجدل حول الدوافع الفعلية التي أدت إلى الانقلاب وتوقيتته. ويعزو العديد من المراقبين ذلك إلى احتمال قرب موعد تسليم السلطة إلى القادة المدنيين في مجلس السيادة، والذي كان من المقرر حسب تقديرات البعض أن يتم في نوفمبر 2021،<sup>30</sup> وكان من شأن هذا التسليم أن يغير موازين القوى ويشكل تهديداً للمصالح السياسية والاقتصادية للجيش. كما نُظر إليه على أنه يمثل دعوة تشييطية للمساءلة عن الانتهاكات الماضية، بما في ذلك مجازر 3 يونيو 2019 التي تورط فيها الجيش.<sup>31</sup>

ينبثق بوضوح درس رئيسي من ماضي السودان هو: أن الجهود المبذولة لتنفيذ إصلاحات حقوق الإنسان الأساسية وسيادة القانون لم تتجح أو أنه تم خاضع للسيطرة من قبل القادة العسكريين مع أجنداتهم الخاصة. وبعض هذه الإصلاحات ضرورية لتوفير العدالة وجبر أضرار ضحايا الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان والجرائم الدولية. وهناك حاجة إلى آخرين لتفكيك شبكة المحسوبية المناهضة للديمقراطية في السودان، والتي جلبت للجيش ولحزب المؤتمر الوطني وقادة إسلاميين آخرين ثروات طائلة، وتشكل أحد أسباب تمسكهم بالسلطة.<sup>32</sup> وتشتمل

27 انضمت الجبهة الثورية السودانية - وهي ائتلاف لجماعات المعارضة السودانية التي تأسست عام 2011 وتضم كل من حركة تحرير السودان - مناوي وحركة العدل والمساواة - رسمياً إلى الحكومة الانتقالية المدنية العسكرية المشتركة في يناير 2021 بعد توقيع اتفاق جوبا للسلام في 3 أكتوبر 2020. يتكون اتفاق جوبا للسلام في جزء من عدد من الاتفاقات الثنائية بين الحكومة الانتقالية ومختلف الجماعات المتمردة؛ وقعت حركة تحرير السودان - مناوي على اتفاق جوبا للسلام تحت اسم "مسار الكفاح المسلح - دارفور"، والذي يتألف بشكل أساسي من حركة العدل والمساواة، وحركة تحرير السودان - ميناوي، وحركة تحرير السودان - المجلس الانتقالي، وحركة التحالف السوداني، وتحالف قوى تحرير السودان، وحركة تحرير السودان. في ذلك الوقت، توقع العديد من المحللين أن تساعد الجبهة الثورية في قلب ميزان القوى نحو العنصر المدني في الحكومة الانتقالية. لكن كما اتضح، فإنه على الرغم من أن المجموعات المكونة للجبهة الثورية السودانية شاركت مع قوى الحرية والتغيير المدنية مصلحة مشتركة في الإطاحة بعمر البشير، بعد إقالته من السلطة في أبريل 2019، إلا أنه اختلفت مصالح الحركات المتمردة وقوى الحرية والتغيير بشكل كبير. من المحتمل أن يكون للجيش دور في العمل النشط لاستغلال وتشجيع التوترات بين مجموعات قوى الحرية والتغيير والجبهة الثورية، وداخل الجبهة الثورية نفسها في الأشهر التي سبقت الانقلاب.

28 دنبا، "ميثاق وحدة قوى الحرية والتغيير الموقع في السودان كابييتال"، 18 أكتوبر 2021، موجود على الرابط: <https://www.dabangasudan.org/en/all-news/article/charter-for-the-unity-of-the-forces-for-freedom-and-change-signed-in-sudan-capital>

29 انظر، على سبيل المثال، رويترز، "دعوات احتجاج سودانية على الانقلاب العسكري مع تفاقم الأزمة السياسية"، 17 أكتوبر 2021، موجود على الرابط: <https://www.reuters.com/world/africa/pro-military-protests-sudan-political-crisis-deepens-2021-10-16/>

30 كان موعد تسليم مجلس السيادة للقيادة المدنية، الذي تم تحديده في الأصل في 17 مايو 2021 في الوثيقة الدستورية 2019، موضع شك بعد توقيع اتفاق جوبا للسلام، الذي لم يعلق على قضية تسليم السلطة. جادل البعض بأن التاريخ كان نوفمبر 2021. وجادل آخرون، بمن فيهم وزير العدل السابق نصر الدين عبد الباري، بأن التاريخ هو يوليو 2022. انظر، على سبيل المثال، نصر الدين عبد الباري، في "سؤال دستوري لفترة انتقالية في السودان"، 16 فبراير 2022، موجود على الرابط: <https://www.justsecurity.org/80164/a-transitional-period-constitutional-question-in-sudan>

31 انظر أطباء من أجل حقوق الإنسان، «الفضوى والنار: تحليل لمذبحة الخرطوم في 3 يونيو 2019»، 5 مارس 2020، موجود على الرابط <https://phr.org/our-work/resources/chaos-and-fire-an-analysis-of-sudans-june-3-2019-khartoum-massacre/>

32 انظر، على سبيل المثال، دولة السودان العميقة: كيف خصص الماطعون بعنف ثروة السودان، وكيفية الاستجابة، 25 أبريل 2017، موجود على الرابط: [https://enoughproject.org/wp-content/uploads/2017/05/SudansDeepState\\_Final\\_Enough.pdf](https://enoughproject.org/wp-content/uploads/2017/05/SudansDeepState_Final_Enough.pdf) (لنلاحظ في عام 2017 أن "[p] الرئيس عمر البشير، والموالين لحزب المؤتمر الوطني (NCP)، ونخب سياسية وعسكرية أخرى قد تلاعبوا باقتصاد السودان وسخروا أصول الدولة لتحقيق مكاسب شخصية لأكثر من عقدين من السنوات").

البنود الإضافية طويلة الأمد على أجندة السودان لإصلاح قطاع الأمن والإصلاح الدستوري والقانوني.<sup>33</sup> ويمكن فهم كل هذه العناصر على أنها جزء من "العدالة الانتقالية"، والتي "تشتمل على مجموعة كاملة من العمليات والآليات المرتبطة بمحاولات المجتمع للتصالح مع إرث من الانتهاكات الماضية واسعة النطاق"، وتشمل هذه العمليات والآليات: "القضاء والآليات غير القضائية... والملاحقات القضائية الفردية، والتعويضات، وتقصي الحقائق، والإصلاح المؤسسي، والتدقيق، والفصل، أو مزيج من ذلك".<sup>34</sup>

## ينبثق بوضوح درس رئيسي من ماضي السودان هو: أن الجهود المبذولة لتنفيذ إصلاحات حقوق الإنسان الأساسية وسيادة القانون لم تنجح أو أنه تم خاضع للسيطرة من قبل القادة العسكريين مع أجنادتهم الخاصة.

إن إحراز تقدم حقيقي ودائم على صعيد كل جبهة من هذه الجبهات أمر ضروري من أجل "مقاومة الانقلاب" في السودان. لا يمكن القيام بذلك بالشراكة مع القوات العسكرية والأمنية المسؤولة عن ارتكاب الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان؛ ولم يُظهر الجيش أي احترام للقيم والعمليات الديمقراطية ولم يتخذ أي خطوات لمعالجة سجله الحافل بانتهاكات حقوق الإنسان والقانون الإنساني الدولي. على العكس من ذلك، زادت الإجراءات الأخيرة من سوء هذا السجل، فقد تصارع السودان في السابق مع مفهوم العدالة الانتقالية وتطبيقها. وحتى في عهد الرئيس السابق عمر البشير - وقبله، بما في ذلك في عهد الرئيس جعفر نميري - تم اتخاذ مبادرات لمعالجة ومنع انتهاكات الماضي.<sup>35</sup> وعلى الورق، انخرطت اتفاقيات السلام السابقة، بما في ذلك اتفاقية السلام الشامل (2005)، واتفاقية سلام دارفور (DPA, 2006)، ووثيقة الدوحة للسلام في دارفور (2011)، وإن لم يكن بشكل كافٍ، في جوانب مختلفة من العدالة الانتقالية، بما في ذلك بعض التدابير والمساءلة والتعويض والإصلاح.<sup>36</sup>

من الناحية العملية، ومع اتضاح الانتهاكات المستمرة، لم تحقق هذه الجهود نتائج ذات مغزى للضحايا أو تنهي قبضة الجيش على السلطة. فعلى سبيل المثال، أقرت اتفاقية سلام دارفور على نطاق واسع بالحاجة إلى التعويض، بما في ذلك من خلال ذكر أن "إعادة التأهيل وإعادة إعمار دارفور أولوية؛ وتحقيقاً لهذه الغاية، يجب اتخاذ خطوات لتعويض سكان دارفور ومعالجة المظالم المتعلقة بالأرواح التي فقدت، والأصول التي دُمرت أو سُرفت، والمعاناة التي وقعت".<sup>37</sup> ولهذا الغاية، توخت اتفاقية سلام دارفور إنشاء العديد من الهيئات التي سيكون

33 حدد مشروع منظمة ريدريس حول إصلاح القانون الجنائي في السودان العديد من الإصلاحات الدستورية والقانونية اللازمة لتعزيز الوصول إلى العدالة وضمان المساءلة عن الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان. راجع موقع مشروع إصلاح القانون الجنائي في السودان على الويب، الموجود على الرابط: <http://www.pclrs.com>.

34 انظر الأمين العام للأمم المتحدة، "سيادة القانون والعدالة الانتقالية في مجتمعات النزاعات وما بعد النزاعات: تقرير الأمين العام"، وثيقة الأمم المتحدة S / 2004/616 ، (23 أغسطس 2004) الفقرة 8، موجود على الرابط: <https://digitallibrary.un.org/record/527647?ln=en>، مشيرة إلى أن "فكرة العدالة الاجتماعية تشمل مجموعة من العمليات والآليات المرتبطة بمحاولات المجتمع للتصالح مع إرث من الانتهاكات الواسعة النطاق في الماضي، من أجل ضمان المساءلة وخدمة العدالة وتحقيق المصالحة. وقد تشمل هذه العملية آليات قضائية وغير قضائية، مع مستويات مختلفة من المشاركة الدولية (أو عدم المشاركة على الإطلاق) وملاحقات قضائية فردية، وجبر اضطرار، وتقصي حقائق، وإصلاح مؤسسي، وفحص وتدقيق وفصل، أو مزيج من ذلك". المرجع نفسه، في الفقرة 8.

35 انظر عبد السلام حسن عبد السلام وأمين مكي مدني، "إصلاح القانون الجنائي في البلدان الأفريقية والإسلامية مع إشارة خاصة إلى السودان" في لوتز أويت (محرر)، إصلاح القانون الجنائي والعدالة الانتقالية: وجهات نظر حقوق الإنسان للسودان، 33-65، (Ashgate 2011).

36 انظر بشكل خاص سليمان بلدو وليزا ماغاريل، التعويض وعملية السلام في دارفور: ضمان حقوق الضحايا (المركز الدولي للعدالة الانتقالية 2007).

37 اتفاق سلام دارفور (2006) فقرة 101.

دورها هو حل مشاكل ملكية الأراضي والنزاعات الأخرى،<sup>38</sup> وكان من المقرر إنشاء صندوق تعويضات، تعهدت الحكومة في ذلك الوقت بتقديم 30 مليون دولار أمريكي (تم رفعها لاحقاً إلى 100 مليون دولار). ومع ذلك، على الرغم من هذه الوعود، لم يتم تقديم أي تعويضات بموجب اتفاقية سلام دارفور التي انهارت بسرعة، أو لاحقاً وثيقة الدوحة للسلام في دارفور، والتي كانت بالمثل معيبة.<sup>39</sup>

وبالمثل، فإن جهود الإصلاح القانوني السابقة، إما لم تنفذ أو لم تسفر إلا عن تغييرات محدودة. كما كتب الراحل أمين مكي مدني، المحامي البارز في مجال حقوق الإنسان الذي شغل منصب وزير في مجلس الوزراء بعد الإطاحة بالنميري حتى انتخاب الصادق المهدي، في عام 2014، "يجب الاعتراف بأن تجربة السودان السياسية منذ الاستقلال... لا تُظهر الاستقرار السياسي، ولا الإرادة السياسية اللازمة لترسيخ المبادئ الدستورية، وبالتالي، تأسيس البيئة اللازمة لإضفاء الطابع المؤسسي على احترام حقوق الإنسان وتعزيزها".<sup>40</sup> تابع مدني، مشيراً إلى أنه "منذ الاستقلال في عام 1956، كان السودان محكوماً بثلاثة أنظمة عسكرية تعددية (تسمى ديمقراطية) وثلاثة أنظمة عسكرية استبدادية، الأول يحكم البلاد لمدة 12 عاماً، والأخير لمدة 37 عاماً المتبقية [ في وقت كتابة هذا التقرير]. واعتمدوا فيما بينهم ثمانية دساتير، وآخرها الدستور الوطني الانتقالي لعام 2005".<sup>41</sup> في السنوات الثماني منذ أن أدلى أمين مكي مدني بهذه الملاحظة، اعتمد السودان دستوره التاسع، الوثيقة الدستورية المؤقتة لعام 2019.<sup>42</sup>

خلال هذه الفترة، قام القادة السودانيون، بما في ذلك قادة الأنظمة العسكرية، ببعض المبادرات تجاه حماية حقوق الإنسان. وفي عهد البشير، على سبيل المثال، قام المجلس الوطني الانتقالي، بموجب اتفاقية السلام الشامل، بتضمين وثيقة حقوق، والتي تم دمجها لاحقاً بشكل كبير في الوثيقة الدستورية لعام 2019. ومع ذلك، لم تُترجم هذه الحقوق الدستورية المحدودة إلى قوانين تشريعية ولا إلى مادة حماية قوية في فقه المحكمة الدستورية السودانية.<sup>43</sup> وبالمثل، حتى الإصلاحات التي تم إجراؤها على التشريعات الأساسية لم تكن مصحوبة بإصلاحات مؤسسية، مما ترك فجوة أخرى بين القانون والممارسة.

أحرزت الحكومة الانتقالية برئاسة رئيس الوزراء عبدالله حمدوك تقدماً في معالجة بعض هذه القضايا الشائكة، ربما أكثر من أي فترة أخرى منذ استقلال السودان. فمثلاً، في نوفمبر 2019، أعلنت الحكومة الانتقالية إلغاء قانون النظام العام الوطني، الذي استخدم منذ فترة طويلة لاستهداف النساء بشكل غير متناسب في مجموعة

38 وشملت هذه لجان المطالبات العقارية، التي كان من المقرر إنشاؤها لتسوية المطالبات الفردية المتعلقة بملكية الأراضي والأصول؛ مفوضية تعويضات لتقديم تعويضات عن الأضرار الأخرى، بما في ذلك "الإصابة الجسدية أو العقلية، والمعاناة النفسية أو الخسائر البشرية والاقتصادية، فيما يتعلق بالنزاع" (اتفاقية سلام دارفور، الفقرة 200)؛ صندوق تعويضات من شأنه أن يسمح لمفوضية التعويضات بإصدار تعويضات مؤقتة في غضون ثلاثة أشهر من دخول إدارة الشؤون السياسية حيز التنفيذ (تُدفع في غضون 60 يوماً)، تليها جلسات استماع كاملة بشأن المطالبات؛ ومفوضية إعادة التأهيل وإعادة التوطين في دارفور، على أن يدعمها صندوق دارفور لإعادة الإعمار والتنمية.

39 كما لاحظ مشروع كفاية في أغسطس 2012، "منذ بدايتها، كانت [وثيقة الدوحة للسلام في دارفور] معيبة للغاية. فقد فشلت في معالجة أهم القضايا الأمنية والسياسية التي حددها أهل دارفور [و...]. كما أنها تسمح للخرطوم بمواصلة إستراتيجيتها القائمة على فرق تسد للتعامل مع كل منطقة من مناطق الصراع في البلاد في عزلة". انظر مشروع كفاية، "فشل دارفور"، أغسطس 2012، موجود على الرابط: <https://enoughproject.org/files/DDPDImplementation.pdf>.

40 أمين مكي مدني، "الوثيقة الدستورية للحقوق في السودان: نحو ضمان معرفة وإعمال فعال للحقوق"، في منظمة ريدريس، كلية الحقوق، جامعة الخرطوم، ومركز المرصد السوداني لحقوق الإنسان، الحماية الدستورية لحقوق الإنسان في السودان: التحديات وآفاق المستقبل (يناير 2014)، 7، موجود على الرابط: <http://www.pclrs.com/downloads/140127final-sudan-uok-report.pdf>.

41 المرجع نفسه.

42 حول تاريخ دساتير السودان، انظر علي سليمان فضل الله ومحمد عبد السلام بابكر، "بحثاً عن الدستور والتمسك بالمبادئ الدستورية في السودان: البحث عن الشرعية وحماية الحقوق" تحرير لوتز أويت ومحمد عبد السلام بابكر، صياغة الدستور وحقوق الإنسان في السودان (روتليدج 2019)، 41-62.

43 منظمة ريدريس ومشروع اصلاح القانون الجنائي في السودان والمرصد السوداني لحقوق الإنسان، "توقف التنمية: المحكمة الدستورية السودانية، الوصول إلى العدالة والحماية الفعالة لحقوق الإنسان" (أغسطس 2012)، موجود على الرابط: <https://redress.org/wp-content/uploads/2018/01/Aug-12-Arrested-Development-Sudan.pdf>

من الجرائم "الأخلاقية" مما قيّد مشاركة المرأة في المجال العام.<sup>44</sup> وفي يوليو 2020، أزاحت مجموعة ثانية من الإصلاحات التشريعية الرئيسية الحصانات عن وكلاء جهاز الأمن والمخابرات وألغت بعض أشكال العقاب البدني. كما جرمت من بين انتهاكات أخرى،<sup>45</sup> تشويه الأعضاء التناسلية للإناث، وعدلت حظر استخدام التعذيب فيما يتعلق بالإجراءات القضائية. وفي خطوة تاريخية أخرى، صادقت الحكومة الانتقالية في أغسطس 2021 على اتفاقية الأمم المتحدة لمناهضة التعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة (UNCAT) وانضمت إلى الاتفاقية الدولية لحماية جميع الأشخاص من الاختفاء القسري.<sup>46</sup>

وشكّلت هذه الإصلاحات، التي تحققت بفضل إصرار القادة المدنيين داخل الحكومة الانتقالية، خطوة هامة نحو تعزيز حماية حقوق الإنسان، على الورق على الأقل. ومع ذلك، وكما لاحظت منظمة ريدريس ومركز الناس للعدالة القانونية (PLACE) في أبريل 2021، قبل الانقلاب بفترة طويلة، لم يتم إنشاء أو تفعيل الهيئات الانتقالية المكلفة بتنفيذ هذه الإصلاحات أو تفعيلها بشكل كامل.<sup>47</sup> وذهبت بعض الإصلاحات ببساطة أدراج الرياح من قبل الجيش وقوات الأمن. فعلى سبيل المثال، واصلت شرطة النظام العام التي تم حلها العمل في قسم أعيدت تسميته بـ "قسم الأمن المجتمعي"،<sup>48</sup> ولم تستجب قوات الأمن مراراً وتكراراً لطلبات النيابة العامة للتنازل عن الحصانات أو رفضت التعاون في تقديم الأدلة في القضايا المتعلقة بالانتهاكات التي يرتكبوها موظفيهم.<sup>49</sup> ونتيجة لذلك، لم تتقدم تقريباً أي قضايا تتعلق بانتهاكات جسيمة لحقوق الإنسان على يد القوات العسكرية أو الأمنية في ظل الحكومة الانتقالية، بما في ذلك الانتهاكات التي تتعلق بمجزرة فض الاعتصام في 3 يونيو 2019.

والأكثر دلالة، أن أهداف المساءلة والإصلاح المنفق عليها في الوثيقة الدستورية والتي كان لها آثار هيكلية حقيقية على مكونات مختلفة لجهاز الأمن السوداني - أو على أفراد معينين - لم تتحقق في ظل الحكومة الانتقالية المدنية العسكرية المشتركة. فمثلاً، توقفت المصادقة على نظام روما الأساسي على طاولة مجلس السيادة،<sup>50</sup> ولم يتحقق نقل البشير وآخرين محتجزين في السودان منذ فترة طويلة إلى المحكمة الجنائية الدولية. قد يخشى البرهان ومحمد حمدان دقلو (المعروف باسم "حميدي"، رئيس قوات الدعم السريع) وآخرين من إمكانية إجراء تحقيق للمحكمة الجنائية الدولية في أنشطتهم في دارفور. ولم يتم إحراز أي تقدم في مبادرات المساءلة الرئيسية الأخرى، بما في ذلك المحكمة الخاصة بجرائم دارفور، ولم يكن هناك تحرك نحو إنشاء البرامج اللازمة لتقديم التعويضات الجماعية والفردية المنصوص عليها في اتفاق جوبا للسلام.<sup>51</sup> إن عدم التزام الحكومة الانتقالية بتأسيس المجلس التشريعي الانتقالي الموعود والمحكمة الدستورية ومجلس القضاء الأعلى، كفل عدم تنفيذ مثل هذه الإصلاحات والمبادرات.

44 منظمة ريدريس وصيحة، تجريم المرأة: الحاجة إلى الإصلاح الأساسي، نوفمبر 2017، موجود على الرابط: <https://redress.org/wp-content/uploads/2017/12/report-Final.pdf>

45 انظر منظمة ريدريس، إصلاحات قوانين السودان الأخيرة: شرح (30 يوليو 2020)، موجود على الرابط: <https://redress.org/news/sudans-recent-law-reforms-explained>

46 انظر منظمة ريدريس، "في حركة تاريخية، السودان يصادق على المعاهدة الدولية الرئيسية بشأن التعذيب، وينضم إلى 171 دولة أخرى"، 12 أغسطس 2021، موجود على الرابط: <https://redress.org/news/in-historic-move-sudan-ratified-key> -المعاهدة الدولية بشأن التعذيب- الانضمام -171- دول أخرى. صادق السودان على معاهدات دولية رئيسية أخرى لحقوق الإنسان، بما في ذلك العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية والعهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية في عام 1986.

47 انظر مركز الناس للعدالة القانونية ومنظمة ريدريس، السودان: حقوق الإنسان بعد عامين من إبعاد البشير، أبريل 2021، موجود على الرابط: <https://redress.org/news/sudan-two-years-post-bashir-progress-made-but-more-to-be-done/>

48 انظر، على سبيل المثال، منظمة صيحة، "قانون النظام العام في السودان لا يزال سارياً"، أغسطس 2021، موجود على الرابط: <https://sihanet.org/sudan-public-order-law-is-still-intact-female-artists-assaulted-by-police-in-khartoum-north-sharg-al-nile-area/>

49 منظمة ريدريس، جهود المساءلة المحلية في السودان، مايو 2021، موجود على الرابط: <https://redress.org/wp-content/uploads/2021/05/Sudan-Domestic-Accountability-Efforts-Policy-Briefing.pdf>

50 دبتقا، "مجلس الوزراء السوداني يوافق بالإجماع على مشروع قانون للانضمام إلى نظام روما الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية"، 3 أغسطس 2021، موجود على الرابط: <https://www.dabangasudan.org/en/all-news/article/sudan-cabinet-unanimous-on-bill-to-join-rome-statute-of-icc>

51 انظر منظمة ريدريس، "اتفاق جوبا للسلام: أقسام مقتطفات، العدالة الانتقالية والمساءلة"، موجود على الرابط: <https://redress.org/wp-content/uploads/2021/01/2021.1.14-Juba-Peace-Agreement-Unofficial-English-Translation.pdf>

وبالمثل، فإن المناقشات حول الإصلاحات الرئيسية لهيكل الجيش، بما في ذلك الاندماج الكامل لقوات الدعم السريع في القوات المسلحة السودانية، لم تثمر. ولأن قطاع الأمن السوداني قد ترك إصلاح نفسه، فقد نجح طوال الفترة الانتقالية التي استمرت عامين قبل الانقلاب في الحفاظ على توازن القوى إلى جانبه بشكل قوي.

## والأكثر دلالة، أن أهداف المساءلة والإصلاح المتفق عليها في الوثيقة الدستورية والتي كان لها آثار هيكلية حقيقية على مكونات مختلفة لجهاز الأمن السوداني - أو على أفراد معينين - لم تتحقق في ظل الحكومة الانتقالية المدنية العسكرية المشتركة.

كما لاحظ خبراء من منظمة سينتري، وهي منظمة استقصائية وسياسية، بعد فترة وجيزة من الانقلاب، إنه "بينما كان الانقلاب مزعماً للسياسة والاقتصاد في السودان، فإنه لم يمثل تحولاً جوهرياً في ديناميكيات السلطة في الخرطوم. وبدلاً من ذلك، فإنه يدخل الهياكل المشوهة للأجهزة الأمنية في الرأي العام. إن مواجهة هذه الديناميكيات بشكل مباشر أمر ضروري لمعالجة الأزمة السياسية في السودان وتنشيط الانتقال إلى الحكم المدني".<sup>52</sup> وقد وضعت العديد من المنظمات مساراً لإصلاح قطاع الأمن الشامل في السودان كشرط أساسي لسودان مستقر وديمقراطي يقوم على احترام سيادة القانون وحقوق الإنسان والرقابة المدنية.<sup>53</sup>

مع أن الانقسامات بين الأحزاب السياسية لا تزال تشكل تحدياً، لا سيما داخل قوى الحرية والتغيير والجيبة الثورية السودانية،<sup>54</sup> فإن لجان المقاومة نشطة، وهي منسقة بشكل متزايد وأكثر تمثيلاً نسبياً من أحزاب المركز الخرطومي السياسية السودانية (والتي يهيمن عليها الذكور). يجب النظر إلى لجان المقاومة على أنها كيانات ناشئة فاعلة سياسية ذات مصداقية. يجب على الجهات الفاعلة الدولية تركيز الانتباه على بناء درجة معينة من الإجماع حول أولويات العدالة الانتقالية على هذا المستوى، بدلاً من الضغط من أجل العودة إلى اتفاق غير ساهل لتقاسم السلطة وغير قادر - حالياً وتاريخياً - على تقديم الإصلاحات.

إن إعادة التفاوض - إن لم يكن الاستبدال الكامل - للوثيقة الدستورية لعام 2019 (واتفاق جوبا للسلام)، التي تحدد إطار العمل الحاكم للفترة الانتقالية في السودان، هو الآن الأولوية العاجلة. ومع ذلك، فإن الإرهاق الدولي، ومجموعة من الأزمات الأخرى - بما في ذلك تلك التي على حدود السودان في إثيوبيا - تزيد من خطر دفع الجهات السودانية إلى قبول عرض تسوية غير مُرضٍ أو أن تصير أكثر خيبة أمل، مع المخاطر الحادة المصاحبة لتصعيد الأزمة: وكما تمت مناقشته، فإن النتيجة السابقة ستعرض مرة أخرى الخطر الأخلاقي المتمثل في تشجيع الجهات العسكرية السودانية على تبني تكتيكات غير دستورية في المستقبل، ووفقاً لذلك، يبحث القسم التالي التوترات بين الحل قصير المدى وطويل المدى للأزمة الدستورية السودانية. دعم عمليات العدالة الانتقالية الدستورية والشرعية التي تضمن حماية حقوق الإنسان.

52 منظمة سينتري، "إستراتيجية لتنشيط التحول الديمقراطي في السودان"، نوفمبر 2021، موجود على الرابط: [https://cdn.thesentry.org/wp-content/uploads/2021/11/StrategyRevitalizingSudan%E2%80%99sDemocraticTransition\\_TheSentry\\_Nov2021.pdf](https://cdn.thesentry.org/wp-content/uploads/2021/11/StrategyRevitalizingSudan%E2%80%99sDemocraticTransition_TheSentry_Nov2021.pdf)

53 المصدر السابق، انظر أيضاً مجموعة الأزمات الدولية، "حماية ثورة السودان"، 21 أكتوبر 2019، موجود على الرابط: <https://www.crisisgroup.org/africa/horn-africa/sudan/281-safeguarding-sudans-revolution>

54 الجبهة الثورية السودانية (SRF) هي ائتلاف لجماعات المعارضة السودانية التي انضمت رسمياً إلى الحكومة الانتقالية في يناير 2021 بعد توقيع اتفاق جوبا للسلام في 3 أكتوبر 2020، انظر الحاشية رقم 27.

# تصحيح عدم شرعية انقلاب السودان

## تتطلب العودة إلى النظام الدستوري في السودان إعادة التفكير في الأساسيات

في الأيام التي أعقبت استيلاء الجيش على السلطة في 25 أكتوبر 2021، دار نقاش على نطاق واسع حول شرعية أفعال الجيش.<sup>55</sup> بما في ذلك ما إذا كان موضوع اعتقال رئيس الوزراء آنذاك عبدالله حمدوك وإلغاء مواد الوثيقة الدستورية لعام 2019، يمثل إنشاء حكومة انتقالية مدنية-عسكرية مشتركة. وكان السؤال وثيق الصلة بالموضوع لسبيين. أولاً، ادعى البرهان، قائد القوات المسلحة السودانية، أن الانقلاب العسكري تم دفاعاً عن الوثيقة الدستورية، وكان في الواقع متوافقاً مع الأهداف الانتقالية الشاملة المنصوص عليها في الوثيقة - وبعبارة أخرى، إن ما حدث لم يكن انقلاباً أو خروجاً على الدستور. وكما يناقش القسم أدناه، فإن البرهان كان مخطئاً في كلا الأمرين.

ثانياً، لن يتم تفعيل استجابات سياسية معينة من قبل الفاعلين الدوليين تلقائياً إلا إذا كانت أحداث 25 أكتوبر 2021 تعتبر انقلاباً. فمثلاً، وكما لاحظت دائرة أبحاث الكونجرس الأمريكية في بيان موجز صدر في اليوم التالي، إن فرض قيود على المساعدة الخارجية الأمريكية تطبق عندما "يطيح جيش بلد ما بالحكومة، أو يلعب دوراً حاسماً في الإطاحة بالحكومة"، وعندما "يكون الزعيم المخلوع" منتخباً حسب الأصول.<sup>56</sup> "تساءل البيان عما إذا كانت الإطاحة بالقادة غير المنتخبين حسب الأصول" ستعاقب كذلك؟ هل ينبغي منح صانعي السياسة القدرة على رفع الحكم إذا نقل الجيش السلطة إلى حكومة انتقالية بقيادة مدنية، حتى لو لم يتم انتخاب تلك الحكومة؟<sup>57</sup>

وكما صرح البرهان علناً، فإنه من منظور الجيش، قد تم أخذ أحداث 25 أكتوبر 2021 والتطورات السياسية اللاحقة للحفاظ على استقرار السودان. ودعماً لمنصبه، وتذرع بفسل حكومة حمدوك في تشكيل مجلس تشريعي انتقالي وأجهزة حكومية بارزة أخرى، والافتتال السياسي بين مختلف فصائل قوى الحرية والتغيير. في حديثه في مؤتمر صحفي عقب الانقلاب العسكري، قال البرهان إن "الأخطار التي شهدناها الأسبوع الماضي كان من الممكن أن تقود البلاد إلى حرب أهلية"<sup>58</sup>، في إشارة على الأرجح إلى المظاهرات العامة التي حدثت في أوائل منتصف أكتوبر 2021؛ مضيفاً أننا "أردنا فقط تصحيح المسار إلى انتقال... لقد وعدنا أهل السودان والعالم أجمع بأننا سوف نحمي هذا الانتقال".<sup>59</sup>

55 انظر، على سبيل المثال، الجزيرة، "السودان انقلاب: ما هي المواد الدستورية التي تم تعليقها؟"، 26 أكتوبر 2021، موجود على الرابط: <https://www.aljazeera.com/news/2021/10/26/sudan-coup-which-constitutional-articles-suspended>

انظر أيضاً تجمع المهنيين السودانيين، تويتر، 26 أكتوبر 2021، موجود على الرابط: <https://twitter.com/AssociationSd/status/1453066690149982219?s=20&t=ILFakxyNOWXKU5uxx-55PA>

أيضاً مجلس الاتحاد الأوروبي، "بيان صحفي: إعلان من الممثل الأعلى نيابة عن الاتحاد الأوروبي بشأن السودان"، 26 أكتوبر 2021، موجود على الرابط: <https://www.consilium.europa.eu/en/press/press-releases/2021/10/26/declaration->

السودان: الأمين العام للأمم المتحدة، "بيان منسوب إلى المتحدث باسم الأمين العام بشأن السودان"، 25 أكتوبر 2021، موجود على الرابط: <https://www.un.org/sg/en/node/260286>

56 خدمة أبحاث الكونغرس، "القيود المتعلقة بالانقلاب في اعتمادات المساعدات الخارجية الأمريكية"، 26 أكتوبر 2021، موجود على الرابط: <https://sgp.fas.org/crs/row/IF11267.pdf>

57 المرجع نفسه.

58 العربية نيوز، "البرهان يقول الجيش أطاح بالحكومة لتجنب الحرب الأهلية"، 27 أكتوبر 2021، موجود على الرابط: <https://english.alarabiya.net/News/north-africa/2021/10/27/Sudan-s-Burhan-says-army-ousted-government-to-avoid-civil-war>

59 المرجع نفسه.

مهما كانت وجهة بعض هذه الحجج - فقد تباطأت وتيرة الإصلاحات الديمقراطية إلى حد كبير، للأسباب التي نوقشت في القسم أعلاه<sup>60</sup> - وتفتقر أفعال الجيش إلى أي أساس قانوني على الإطلاق، سواء بموجب الوثيقة الدستورية للسودان لعام 2019 أو القوانين الإقليمية والدولية ذات الصلة.

## وثيقة السودان الدستورية

تمت الموافقة على الوثيقة الدستورية السودانية في أغسطس 2019. وجاءت في أعقاب اتفاق سياسي تم التوصل إليه في يوليو 2019 بين المجلس العسكري الانتقالي الحاكم (بقيادة البرهان) الذي تم إنشاؤه بعد الإطاحة بعمر البشير في أبريل 2019 وقوى الحرية والتغيير.<sup>61</sup> وكان من بين أهم بنود الوثيقة تلك البنود التي تنص على حكومة عسكرية - مدنية مشتركة، تتألف من "مجلس سيادي" يُقصد به العمل كرئيس للدولة ومجلس وزراء، يمارس وظائف تنفيذية.<sup>62</sup>

قام آخرون بتقييم الأثر القانوني لإعلان البرهان في 25 أكتوبر 2021 الذي ألغى أحكاماً محددة من الوثيقة الدستورية،<sup>63</sup> على أساس تقييم نقطة تلو الأخرى من الاعلان. ولأغراض هذا التحليل، فإن الخلاصة الأساسية هي أن البرهان، حتى بصفته رئيساً لمجلس السيادة، كان يفتقر إلى الأساس الدستوري لتعديل أو إلغاء الوثيقة الدستورية من جانب واحد، وفقاً لشروطها الخاصة. تنص المادة 78 من الوثيقة الدستورية على أنه "لا يجوز تعديل أو إلغاء هذه الوثيقة الدستورية إلا بأغلبية ثلثي أعضاء المجلس التشريعي الانتقالي". في حالة عدم وجود المجلس التشريعي الانتقالي، فإن صلاحياته الدستورية "المخولة لأعضاء مجلس السيادة و [مجلس الوزراء]، يمارسونها في اجتماع مشترك، حيث يتخذوا القرارات بالإجماع أو بأغلبية ثلثي الأعضاء."<sup>64</sup> أساساً في اتفاقية تقاسم السلطة، لا تأمل الوثيقة الدستورية في ممارسة السلطة التشريعية من قبل شخصية واحدة، حتى لو كانت رئيس مجلس السيادة. وبالمثل، تحدد الوثيقة الدستورية بوضوح شروط إعلان حالة الطوارئ<sup>65</sup> وتعيين وزراء الحكومة.<sup>66</sup> إن إعلان حالة الطوارئ، على وجه الخصوص، يُعتبر من صلاحيات رئيس الوزراء، ويمارسه بموافقة المجلس التشريعي الانتقالي. ولم تتحقق هذه الشروط في الفترة التي أعقبت توقيف حمدوك مباشرة، وبالتالي فإن تصرفات البرهان منذ 25 أكتوبر 2021 - قانوناً - وخاصة تعليق أجزاء من الوثيقة الدستورية وإعلان حالة الطوارئ، والتعيين اللاحق لوزراء حكومة تصريف الأعمال - كانت كلها غير دستورية وليس لها أي شرعية قانونية.

60 كما لاحظ المحللون في منشور معهد السلام الأميركي بعد الانقلاب، "أدت الخلافات التي يمارسها العنصر المدني والعسكري على السلطة في حكومة السودان إلى هذه اللحظة. ظاهرياً، نقل القيادة المخطط لمجلس السيادة الحاكم في السودان... من المرجح أن تؤدي السيطرة المدنية إلى زيادة المقاومة داخل الجيش للتخلي عن السلطة، كما فعلت الدعوات إلى المساءلة وإصلاح قطاع الأمن الشامل. ومع ذلك، فإن انقسام الائتلافات السياسية المدنية، وزيادة الانفتاح على الجيش من الموقعين على اتفاق جوبا للسلام لعام 2020، والتوترات داخل قطاع الأمن، ساهمت جميعها في وضع سياسي متقلب جاهز لمثل هذا الإجراء. يبدو أن الجيش رأى الحاجة إلى حماية مصالحه، والأهم من ذلك، وجد فرصة للقيام بذلك". معهد الولايات المتحدة للسلام، تحليل انقلاب السودان، 27 أكتوبر 2021، موجود على الرابط: <https://www.usip.org/publications/2021/10/dissecting-sudans-coup>.

61 عدل اتفاق جوبا للسلام (2020) الوثيقة الدستورية من خلال ضم مجموعات أخرى، تحت مظلة الجبهة الثورية، إلى الحكومة وترتيبات تقاسم السلطة.

62 الوثيقة الدستورية 2019، المواد 11-12؛ المواد 15-16. انظر أيضاً المادة 3.24، التي تنص على تشكيل مجلس تشريعي انتقالي.

63 انظر، على سبيل المثال، سامي عبد الحليم سعي، "آزمة السودان الدستورية: تحليل إعلان الانقلاب"، 3 نوفمبر 2021، موجود على الرابط: <https://www.justsecurity.org/78848/sudans-constitutional-crisis-dissecting-the-coup-declaration/>.

64 الوثيقة الدستورية 2019، المادة 25 (3).

65 الوثيقة الدستورية 2019، المادة 40، تنص الوثيقة الدستورية على أنه "يجوز لمجلس السيادة، بناءً على طلب من مجلس الوزراء، إعلان حالة الطوارئ" (المادة 1.40)؛ أي إعلان من هذا القبيل لحالة الطوارئ "يجب تقديمه إلى المجلس التشريعي الانتقالي في غضون 15 يوماً من تاريخ إصداره" (المادة 2.40). الوثيقة الدستورية واضحة في نقطة أخرى: "يسقط إعلان حالة الطوارئ إذا لم يصادق عليه المجلس التشريعي، وتسقط جميع الإجراءات المتخذة بموجبه، دون أثر رجعي" (المادة 3.40).

66 الوثيقة الدستورية 2019، المادة 15.

## العودة إلى الدستورية

إن الطبيعة غير الدستورية لانتقال السلطة الذي حدث منذ 25 أكتوبر 2021 لها - أو ينبغي أن يكون لها - تبعات حقيقية على أي حل للأزمة الحالية في السودان.

إن المعاهدات التي يُعتبر السودان طرفاً فيها،<sup>67</sup> بما في ذلك الميثاق الأفريقي للديمقراطية والانتخابات والحكم (ADC)، واضحة في عدة نقاط في هذا الصدد. إن الميثاق الأفريقي للديمقراطية والانتخابات والحكم الذي تم تبنيه عام 2007 قد تم تصميمه لوضع إطار طبيعي لسياسات ومسؤوليات الاتحاد الأفريقي والاستجابات للتغييرات غير الدستورية للحكومة، والتي يشمل تعريفها "أي تعديل أو مراجعة للدستور أو الصكوك القانونية، مما يعد انتهاكاً لمبادئ التغيير الديمقراطي للحكومة".<sup>68</sup>

عندما يحدث مثل هذا التغيير غير الدستوري للحكومة، كما هو الحال في السودان، فإن المادة 25 من الميثاق الأفريقي للديمقراطية والانتخابات والحكم تزود مجلس السلام والأمن التابع للاتحاد الأفريقي (PSC) بالعديد من الاستجابات السياسية الممكنة. للمشاركة في أنشطة الاتحاد [الأفريقي]، بالإضافة إلى متطلبات تعليق عضوية الدولة الطرف "من ممارسة حقها في المشاركة في أنشطة الاتحاد الأفريقي"<sup>69</sup> فإن الميثاق الأفريقي للديمقراطية والانتخابات والحكم، "ينص على أنه" لا يُسمح لمرتكبي التغيير غير الدستوري للحكومة بالمشاركة في الانتخابات التي تُجرى لاستعادة النظام الديمقراطي أو تولي أي منصب ذي مسؤولية سياسية في مؤسسات دولتهم".<sup>70</sup> كما يأمل الميثاق الأفريقي للديمقراطية والانتخابات والحكم في محاكمة "مرتكبي التغيير غير الدستوري للحكومة. . . أمام محكمة الاتحاد المختصة".<sup>71</sup>

يُعتبر تفضيل سياسة الاتحاد الأفريقي للعودة إلى النظام الدستوري أمراً واضحاً وعلى المستوى العملي، في السياق الأفريقي، اتخذت هذه العودة إلى النظام الدستوري شكلين. ففي بعض الأوضاع، دعا مجلس السلم والأمن إلى إعادة تنصيب الحكومة المخلوقة، كما حدث بعد الانقلابات في النيجر<sup>72</sup> أو موريتانيا.<sup>73</sup> وفي حالات أخرى، تتطلب العودة إلى النظام الدستوري استبدال سلطات الأمر الواقع بنظام مؤقت جديد لتقاسم السلطة،

67 من بين المعاهدات الأخرى، السودان دولة طرف في العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية (تم التصديق عليه في 18 مارس 1986)، والعهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية (تم التصديق عليه في 18 مارس 1986)، والميثاق الأفريقي لحقوق الإنسان والشعوب (تم التصديق عليه في 18 فبراير 1986) والميثاق الأفريقي للديمقراطية والانتخابات والحكم (19 يونيو 2013).

68 يحدد الميثاق الأفريقي للديمقراطية والانتخابات والحكم "التغيير غير الدستوري للحكومة" على النحو التالي: (1) أي انقلاب ضد حكومة منتخبة ديمقراطياً؛ (2) أي تدخل من قبل المرتزقة لاستبدال حكومة منتخبة ديمقراطياً؛ (3) أي استبدال لمنشقين مسلحين أو متمردين لحكومة منتخبة ديمقراطياً؛ (4) أي رفض من قبل الحكومة الحالية للتخلي عن السلطة للحزب أو المرشح الفائز بعد انتخابات حرة ونزيهة ومنتظمة؛ أو (5) أي تعديل أو مراجعة للدستور أو الأدوات القانونية، مما يعد انتهاكاً لمبادئ التغيير الديمقراطي للحكومة. انظر الميثاق الأفريقي للديمقراطية والانتخابات والحكم، المادة 23. لم تكن هذه الحكومة الانتقالية منتخبة ديمقراطياً. ومع ذلك، كما توضح المناقشة أعلاه، فإن نقل السلطة الذي حدث في 25 أكتوبر 2021 كان غير دستوري. انظر AHG / Decl.5 (XXXVI)، إعلان حول إطار عمل استجابة منظمة الوحدة الأفريقية للتغييرات غير الدستورية للحكومات ("إعلان لومي") (2002).

69 الميثاق الأفريقي للديمقراطية والانتخابات والحكم، المادة 25 (1). تم تعليق عضوية السودان في الاتحاد الأفريقي في 26 أكتوبر 2021. انظر الاجتماع الأفريقي، "بيان الاجتماع 1041 لمجلس السلام والأمن التابع للاتحاد الأفريقي المنعقد في 26 أكتوبر 2021 بشأن الوضع في السودان"، 26 أكتوبر 2021، موجود على الرابط: <https://www.peaceau.org/en/article/communique-of-the-1041th-meeting-of-the-peace-and-security-council-of-the-african-union-held-on-26-october-2021-on-the-situation-in-sudan>.

70 الميثاق الأفريقي للديمقراطية والانتخابات والحكم، المادة 25 (4).

71 الميثاق الأفريقي للديمقراطية والانتخابات والحكم، المادة 25 (5).

72 انظر مجلس السلم والأمن، "بيان الاجتماع 126 لمجلس السلم والأمن"، 19 فبراير 2010، موجود على الرابط: <https://www.peaceau.org/uploads/communique-niger-eng.pdf>.

73 انظر مجلس السلام والأمن، "بيان الاجتماع 151 لمجلس السلم والأمن"، وثيقة الاتحاد الأفريقي (PSC/MIN/Comm.2(CLI))، سبتمبر 2008، موجود على الرابط: <https://www.peaceau.org/uploads/mauritaniacommmeng.pdf>.



ولذلك طالب الاتحاد الأفريقي بإجراء انتخابات سريعة، تجري عادة في غضون ستة أشهر.<sup>74</sup>

إن الميثاق الأفريقي للديمقراطية والانتخابات والحكم واضح فيما يتعلق بنقطة أخرى: يجب ألا يكون لمرتكبي التغييرات غير الدستورية للحكومات مستقبل سياسي في الدولة المعنية.<sup>75</sup> إذا تم تطبيقه على السياق السوداني، فإن هذا يعني أنه لا ينبغي السماح للبرهان وحلفائه الرئيسيين في الجهاز الأمني بتصميم انتخابات عام 2023، كما هو قيد المناقشة الآن، أو العمل بأي صفة في حكومة انتقالية يعاد تشكيلها. وبطبيعة الحال، فإن منع البرهان وقلة مختارة من المسؤولين العسكريين والأمنيين من تولي أدوار قيادية في أي حكومة انتقالية مستقبلية لا يكفي بحد ذاته لمنع وقوع انقلاب آخر في المستقبل. وهناك آخرون ينتظرون في الأطراف ليأخذوا أماكنهم.

في ظل هذه الخلفية، كيف ينبغي للاتحاد الأفريقي - والأهم من ذلك، كيف ينبغي للشركاء الدوليين الرئيسيين، مثل الاتحاد الأوروبي، والأمم المتحدة، والولايات المتحدة - أن يتقدموا؟ إن الميثاق الأفريقي للديمقراطية والانتخابات والحكم ملزم قانونياً، ومع ذلك، بينما وضع الاتحاد الأفريقي إطاراً معيارياً أقوى من إطار الأمم المتحدة للتعامل مع التغييرات غير الدستورية في الحكومة، فإن عملياته في بعض المواقف عرضة للضغط السياسي من قبل الدول الأعضاء. وبالتالي فإن الأمم المتحدة في عدة حالات لعبت دور رائداً في التعامل مع هذه الأنواع من الأزمات، وإن كان ذلك بنجاح متفاوت.<sup>76</sup> وتمشيا مع هذه الوتيرة، فإنه في أعقاب الانقلاب، دشنت بعثة الأمم المتحدة المتكاملة للمساعدة الانتقالية في السودان يونيتامس (UNITAMS) مشاورات سياسية، وإن كان ذلك بدرجة محدودة فقط من الإجماع أو التماسك.<sup>77</sup> ومع ذلك، ففي مواجهة انتقادات من جميع الأطراف السياسية - وربما على ضوء الدور القوي لمجلس السلم والأمن التابع للاتحاد الأفريقي في إقناع الجيش بالتوقيع على اتفاقية تقاسم السلطة الأصلية، بعد مذبحه فض الاعتصام في 3 يونيو 2019 - انضمت يونيتامس منذ ذلك الحين إلى كل من الاتحاد الأفريقي والهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية (IGAD)، تاركة العديد من الجهات الفاعلة في دور "الوسيط".<sup>78</sup>

74 على سبيل المثال، في النيجر، دعا مجلس السلم والأمن إلى فترة انتقالية لا تتجاوز ستة أشهر وتنتهي بالانتخابات، وترك الأمر إلى حد كبير لسلطات الأمر الواقع لاتخاذ قرار بشأن الطرائق المحددة للعودة إلى النظام الدستوري. انظر مجلس السلم والأمن، "بيان الاجتماع 126 لمجلس السلم والأمن، 19 فبراير 2010، موجود على الرابط: <https://www.peaceau.org/uploads/communique-niger-eng.pdf>.

75 الميثاق الأفريقي للديمقراطية والانتخابات والحكم، المادة 25 (4).

76 انظر، على سبيل المثال، معهد السلام الدولي، وساطة الأمم المتحدة وسياسة الانتقال بعد الأزمات الدستورية، فبراير 2012، موجود على الرابط: <https://www.ipinst.org/wp-content/uploads/2012/02/IPI-Epub-UN-MEDIATION.pdf> (تحليل الدور الريادي للأمم المتحدة في الوساطة بعد التغييرات غير الدستورية في الحكومة في كينيا وموريتانيا وغينيا ومدغشقر وفيرغيزستان). للحصول على نقد لردود مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة على الانقلابات، انظر أيضاً مجموعة الأزمات الدولية، "لماذا يتعثر مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة في الرد على الانقلابات"، 24 يناير 2022، موجود على الرابط: <https://www.crisisgroup.org/global/why-un-security-council-stumbles-responding-coups>.

77 على سبيل المثال، بدأت الجهات الفاعلة الإقليمية الأخرى مبادرات الوساطة المحدودة الخاصة بها، وإن كان ذلك ظاهرياً لدعم جهود يونيتامس. انظر، على سبيل المثال، المرصد، "مصر تسعى للوساطة في السودان"، 22 فبراير 2022، موجود على الرابط: <https://www.al-monitor.com/originals/2022/02/egypt-seeks-mediation-sudan>؛ انظر أيضاً السودان تريبيون، "الهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية للتوسط في المحادثات لإنهاء الأزمة الانتقالية في السودان"، 31 يناير 2022، موجود على الرابط: <https://sudantribune.com/article254752>؛ السودان تريبيون، "البرهان يجدد دعمه لمبادرة يونيتامس لإنهاء الأزمة السودانية"، 4 مارس 2022، موجود على الرابط: <https://sudantribune.com/article255961/>؛ (مع ملاحظة أن البرهان رحب بوساطة الاتحاد لكنه قال إن دور يونيتامس يجب أن يقتصر على تسهيل الحوار بقيادة السودانيين).

78 انظر يونيتامس، "ملاحظات الممثل الخاص للأمن العام للأمم المتحدة السيد فولكر بيرثيس إلى مجلس الأمن"، 28 مارس 2022، موجود على الرابط: <https://unitams.unmissions.org/en/unitams-srsg-mr-volker-perthes-remarks-security-council> (مع ملاحظة أنه يسعدني أن أعلن لهذا المجلس أن الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي والهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية قد اتفقوا على توحيد الجهود في دعم السودان خلال المرحلة التالية من هذه العملية السياسية، بالاستفادة من المزايا النسبية ونقاط القوة الخاصة بنا. النية هي تسهيل عملية سياسية شاملة، يملكها سودانيون، ويقودها سودانيون، بمشاركة كاملة وذات مغزى من النساء، مع التركيز على عدد محدود من الأولويات العاجلة المطلوبة لمعالجة الأزمة الحالية، واستعادة النظام الدستوري").



مع الاستفادة من الإدراك المتأخر، كانت الوثيقة الدستورية 2019، واتفاقية جوبا للسلام التي عدلتها، نتاجاً للعمليات السياسية التي تظهر كل من الخصائص المذكورة أعلاه. ويجب ألا تكرر أي مشاورات ووساطات للمضي قدماً نفس الأخطاء. وفي أغسطس 2019، وقع الجيش على اتفاق لتقاسم السلطة مع نظرائه المدنيين، لكن لم يكن هناك تقاسم فعال للسلطة من الناحية العملية. لقد أوضح المتظاهرون في السودان أنهم لن يقبلوا تكراراً ثانياً لمثل هذا الاتفاق، وهم محقون في قلقهم.<sup>85</sup>

تتطلب العودة إلى وضع يقوم على المبادئ الدستورية في السودان إعادة التفكير في الأساسيات، بدءاً من رفض نموذج الشراكة المدنية - العسكرية باعتباره المسار الأكثر قابلية للتطبيق للمضي قدماً في عملية الانتقال الديمقراطي في السودان. ويجب وضع ذلك في الاعتبار في أية إصلاحات للوثيقة الدستورية (أو اتفاق جوبا للسلام) وإنشاء هيئات سياسية مساعدة أو لجان فعالة. وكبداية، يشمل ذلك منع إعادة تشكيل مجلس سيادي بقيادة الجيش يتمتع بحق النقض، وهو ما سمح للجيش، كما رأينا، بممارسة تأثير كبير على صنع السياسات، مثل المسألة الرئيسية وقضايا العدالة الانتقالية (على سبيل المثال، نقل عمر البشير إلى المحكمة الجنائية الدولية أو إنشاء لجان فعالة لإصلاح القانون والعدالة الانتقالية). وبالمثل، لا يجوز تخويل الجيش، أمام مجلس سيادي أو هيئة أخرى، لتعيين أو الموافقة على أعضاء محكمة دستورية مستقبلية وكذلك أعضاء مجلس القضاء الأعلى. وكما لاحظ آخرون، لا يمكن ترك الجيش السوداني لإجراء "انتخابات حرة ونزيهة" أو السيطرة عليها، على الرغم من أن الوثيقة الدستورية في شكلها الحالي تمنح الجيش سلطة تعيين مفوضية الانتخابات الوطنية.<sup>86</sup>

قد يعتقد اللاعبون الدوليون والإقليميون أن لديهم حوافز قوية للدفع من أجل إنهاء الوساطة للأزمة السياسية في السودان من خلال تنفيذ إصلاحات على المستوى السطحي للوثيقة الدستورية. ولكن، للأسباب التي تم وصفها للتو، لن تؤدي هذه العودة إلى "النظام" الدستوري إلى استقرار طويل الأمد. وبدلاً من ذلك، سيؤدي ذلك إلى إدامة دورات عدم الاستقرار وانتهاكات حقوق الإنسان التي صممت الثورة والاتفاق الانتقالي للتغلب عليها بشكل كامل. لن يكون هناك أي احتمال للمشاركة الجادة مع حقوق الإنسان المتعددة وتحديات العدالة الانتقالية التي تعتبر شرطاً أساسياً لسودان ديمقراطي وسلمي.

85 أشارت التقارير الواردة من رويترز في أوائل أبريل 2022 إلى أن "الإجراءات المتوافقة مع الجيش السوداني قد أفضت إلى اتفاق لتشكيل حكومة انتقالية من شأنها تعزيز سيطرة الجيش وتجاوز الجماعات المؤيدة للديمقراطية التي كان يتقاسم السلطة معها قبل انقلاب أكتوبر، وذلك وفقاً لوثيقة اطلعت عليها رويترز وثلاثة مصادر مطلعة على الاتفاق. [...] وتتضمن بعض الخطوات التي سبق للجيش أن أشار إلى أنه سيخذها، مثل تعيين حكومة تكنوقراط وبرلمان للحكم حتى الانتخابات المرتقبة العام المقبل، وترشيح هيئات قضائية ولجنة انتخابات. [...] كما أنه يرفع من مكانة الجيش باعتباره السلطة العليا في السودان، متباعدًا بشكل حاد عن تقاسم السلطة المنصوص عليه بعد الإطاحة بالبشير في إعلان دستوري ظل نقطة مرجعية حتى بعد الانقلاب". انظر رويترز، "حصري - مسودة اتفاق السودان تسعى إلى تعزيز قبضة الجيش"، 7 أبريل 2022، موجود على الرابط: <https://www.reuters.com/world/africa/exclusive-draft-sudan-deal-seeks-cement-militarys-grip-2022-04-06/> "تحذير السودان من قواعد صفقة ما بعد الانقلاب المقترحة بعد عودة المساعدات"، 7 أبريل 2022، موجود على الرابط: <https://www.bloomberg.com/news/articles/2022-04-07/sudan-is-warned-proposed-post-coup-deal-rules-out-return-of-aid?sref=EiBYBXc4>.

86 انظر أمل حمدان، "الجيش السوداني يدعو إلى إجراء انتخابات في عام 2023: هذا هو السبب في أن هذه فكرة سيئة"، يناير 2022، موجود على الرابط: <https://www.cmi.no/publications/8119-sudans-military-are-calling-for-elections-in-2023-heres-why-thats-a-bad-idea>.

# انتهاكات حقوق الإنسان مجردة من الأهلية تماماً

لا يمكن النظر إلى مرتكبي الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان كشركاء متساوين في أي عملية عدالة انتقالية مستقبلية

قبل الانقلاب (21 أكتوبر 2021)، كان للجيش قدر من الشرعية الديمقراطية كشريك في الحكم بموجب كل من الوثيقة الدستورية 2019 واتفاق جوبا للسلام (على الرغم من أن الوثيقتين كانتا نتاج مفاوضات أجراها أفراد لم يتمتعوا هم أنفسهم بشرعية انتخابية). ومع ذلك، وكما نوقش أعلاه، فقد تبخرت تلك الشرعية، ولا يمكن إعادة إضفاءها من خلال عملية وساطة معيبة. وتزيد انتهاكات حقوق الإنسان التي يرتكبها الجيش السوداني وقوات الأمن من نزع الشرعية، لأسباب أهمها أن استمرار العنف والانتهاكات الأخرى يبدو مقصوداً به إجبار القادة المدنيين على تقديم تنازلات غير مرضية أو تنازلات سياسية.

في الأسابيع الأولى من الانقلاب، كان الوصول إلى صورة كاملة لانتهاكات حقوق الإنسان المستمرة أمراً مستحيلًا تقريبًا، نظرًا للانقطاع شبه الكامل للاتصالات السلكية واللاسلكية.<sup>87</sup> الآن، وعلى الرغم من أنه يبدو أن الفاعلين الدوليين قد نجحوا في إقناع الجيش بالحفاظ على الإنترنت، إلا أن مضايقة الصحفيين والنشطاء لا تزال تجعل جمع المعلومات ومقارنتها أمراً صعباً.<sup>88</sup> ومع ذلك، فإن مجموعة واسعة من منظمات المجتمع المدني ذات المصدقية، والمصادر الإعلامية ذات السمعة الطيبة، والمفوضية السامية لحقوق الإنسان،<sup>89</sup> قد حددت القوات العسكرية والأمنية السودانية باعتبارها مسؤولة عن حالات متكررة من الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان، بما في ذلك الاستخدام المفرط للقوة المميتة بشكل تعسفي ضد المتظاهرين والمدافعين عن حقوق الإنسان.

87 في 25 أكتوبر 2021، نفذ الجيش السوداني قطعاً للإنترنت امتد لمدة شهر تقريباً. أصدرت محكمتان سودانيتان قرارين بموجب تشريع حماية المستهلك في الأسبوع الثاني من نوفمبر 2021 (9 و 11 نوفمبر 2021)، بأمر مزودي الاتصالات الرئيسيين في السودان بإعادة الخدمة للعملاء. ومع ذلك، في 11 نوفمبر 2021، أعلن الجيش عبر هيئة تنظيم الاتصالات والبريد السودانية أن أمره بوقف الوصول إلى الإنترنت "يلغي أي قرارات من أطراف أخرى". ولزيد من الحد من انتشار المعلومات الدقيقة، قامت القوات المشتركة بما في ذلك القوات المسلحة السودانية بمداهمة مكاتب العديد من المطبوعات البارزة، بما في ذلك صحيفة الديمقراطية، ووكالة الأنباء الرسمية السودانية، سونا. (تمت استعادة خدمات الإنترنت إلى حد كبير بحلول 18 نوفمبر 2021، وتم رفع القيود المفروضة على وسائل التواصل الاجتماعي بحلول 24 نوفمبر 2021. انظر نيتبلوك، Twitter، 11 نوفمبر 2021، موجود على الرابط: <https://twitter.com/netblocks/status/1458903864695042053>؛ أيضاً الفيس بوك، سونا، 28 أكتوبر 2021، موجود على الرابط: [https://m.facebook.com/story.php?story\\_fbid=1549456648740452&id=243633812656082&sfnsn=mo](https://m.facebook.com/story.php?story_fbid=1549456648740452&id=243633812656082&sfnsn=mo)، الرابط: <https://netblocks.org/reports/internet-disrupt-in-sudan-amid-reports-of-coup-attempt-Q8ov93yn> .

88 انظر، على سبيل المثال، دبنقا، "قيود وسائل الإعلام في السودان - الصحفيون يندبون الانتهاكات الجماعية"، 27 فبراير 2022، موجود على الرابط: <https://www.dabangasudan.org/en/all-news/article/sudan-coup-media-curbs-journalists-lament-mass-violations>؛ انظر أيضاً دبنقا، "هجمات مكثفة على حسابات وسائل التواصل الاجتماعي لنشطاء سودانيين"، 25 فبراير 2022، موجود على الرابط: <https://www.dabangasudan.org/en/all-news/article/intense-attack-on-the-social-media-accounts-of-activists-and-resistance-committees> . انظر أيضاً، إذاعة صوت أمريكا، "الإعلام السوداني تحت النيران بسبب تغطية الانقلاب"، 6 أبريل 2022، موجود على الرابط: <https://www.voanews.com/a/sudan-media-under-fire-over-coup-coverage/6518284.html> .

89 انظر، على سبيل المثال، مكتب المفوض السامي لحقوق الإنسان، "تحديث شفوي عن حالة حقوق الإنسان في السودان"، 7 مارس 2022، موجود على الرابط: <https://www.ohchr.org/en/statements/2022/03/oral-update-situation-human-rights-sudan>؛ انظر أيضاً الأمم المتحدة في السودان، "خبير حقوق الإنسان في الأمم المتحدة أداما دينغ يختم زيارته الرسمية إلى السودان (20-24 فبراير 2022)"، 24 فبراير 2022، موجود على الرابط: <https://sudan.un.org/en/173200-un-human-rights-expert-adama-dieng-concludes-his-official-visit-sudan-20-24-february-2022> .

والاعتقالات والاختفاء القسري والتعذيب وغيره من ضروب المعاملة السيئة.<sup>90</sup> وتذكر هذه الانتهاكات - التي يشكل العديد منها أنشطة خاضعة للعقوبات بموجب أنظمة عقوبات حقوق الإنسان في الولايات المتحدة والمملكة المتحدة والاتحاد الأوروبي<sup>91</sup> - بفترة ما قبل ثورة ديسمبر في عهد البشير، وتحمل خطر ارتكابها في ظل الإفلات من العقاب، حيث لا يمكن توقع أن يتعرض أي من الجناة للمحاسبة.

وفوق ذلك، فإن الانتهاكات المستمرة، كما سيوضح القسم التالي بمزيد من التفصيل، تتعارض مع العديد من معاهدات حقوق الإنسان التي يعتبر السودان طرفاً فيها، بما في ذلك اثنتين من أحدث المعاهدات التي انضمت إليها مؤخراً الحكومة الانتقالية: اتفاقية مناهضة التعذيب، والاتفاقية الدولية لحماية جميع الأشخاص من الاختفاء القسري. وقد ترقى بعض الانتهاكات المرتكبة منذ الانقلاب إلى مستوى الجرائم الدولية التي لا ينبغي أن تكون لها حصانة، بما في ذلك الاختفاء القسري والقتل والتعذيب والاعتصاب وأشكال أخرى من العنف الجنسي كجرائم ضد الإنسانية. وتتطلب كل هذه الانتهاكات تحقيقاً كاملاً وشفافاً ومستقلاً دون تأخير من قبل مؤسسات خارجية أو غير حكومية.

## انتهاكات الحق في الحياة والحق في عدم التعرض للتعذيب أو غيره من ضروب المعاملة القاسية أو اللا إنسانية أو المهينة

إن استخدام القوة المفرطة والمهينة ضد المتظاهرين من قبل قوات الأمن السودانية<sup>92</sup> قد أثار، بحق، إدانة دولية واهتماماً تتضافر فيه الجهود (على الرغم من أنه، في الوقت نفسه، لا ينبغي أن يفسر المراقبون الدوليون تراجع الأعداد في عمليات قتل المتظاهرين على أنه مؤشر رئيسي على التحسن أو الركود في انتهاك حقوق الإنسان). تشير الاحصاءات إلى أنه وقت كتابة هذا التقرير، أن 100 شخصاً قد قتلوا أثناء الاحتجاجات، وأصيب مئات آخرون (العدد الدقيق غير معروف).<sup>93</sup> ويُرجح أن العديد من هذه الوفيات تشكل عمليات قتل خارج نطاق

90 انظر، على سبيل المثال، هيومان رايتس ووتش، "السودان: قوات الأمن تستخدم القوة المهينة ضد المتظاهرين"، 23 نوفمبر 2021، موجود على الرابط: <https://www.hrw.org/news/2021/11/23/sudan-security-forces-use-lethal-force-protesters>؛ انظر أيضاً الأمين العام للأمم المتحدة، "الوضع في السودان وأنشطة بعثة الأمم المتحدة المتكاملة للمساعدة الانتقالية في السودان: تقرير الأمين العام"، وثيقة الأمم المتحدة 2022/172 / S، 2 مارس 2022، موجود على الرابط: [https://unitams.unmissions.org/sites/default/files/sg\\_report\\_on\\_unitams\\_s-2022-172.pdf](https://unitams.unmissions.org/sites/default/files/sg_report_on_unitams_s-2022-172.pdf).

91 لمزيد من المعلومات حول عقوبات المملكة المتحدة العالمية لحقوق الإنسان، راجع حكومة المملكة المتحدة، "عقوبات المملكة المتحدة المتعلقة بحقوق الإنسان العالمية"، موجود على الرابط: <https://www.gov.uk/government/collections/uk-global-human-rights-sanctions>؛ انظر أيضاً وزارة الخزانة، "عقوبات ماغنيتسكي العالمية"، موجود على الرابط: <https://home.treasury.gov/policy-issues/financial-sanctions/sanctions-programs-and-country-information/global-magnitsky-sanctions>؛ مجلس الاتحاد الأوروبي، "الاتحاد الأوروبي يتبنى نظاماً عالمياً لعقوبات حقوق الإنسان"، موجود على الرابط: <https://www.consilium.europa.eu/en/press/press-releases/2020/12/07/eu-adopts-a-global-human-rights-sanctions-regime>.

92 إن استخدام القوة المفرطة، بما في ذلك القوة المهينة، ضد المتظاهرين منذ الانقلاب ليس ظاهرة جديدة في السودان. على العكس من ذلك، فإن هذه الانتهاكات تتماشى مع نمط من الانتهاكات التاريخية في السودان. فمثلاً، في عهد الرئيس السابق عمر البشير، قتل أو جرح آلاف الأشخاص في الاحتجاجات. في عام 2013، جرت سلسلة من الاحتجاجات الشعبية في ود مدني والخرطوم وأم درمان ومدن أخرى في أنحاء السودان بعد أن أعلن البشير إنهاء دعم الوقود. أفادت التقارير عن مقتل أكثر من 170 شخصاً، من بينهم أطفال، على أيدي القوات الحكومية. تميز رد الحكومة على هذه الاحتجاجات والعديد من المظاهرات الأخرى باستخدام قنابل الغاز المسيل للدموع من مسافة قريبة واستهداف رؤوس المتظاهرين وصدورهم بالذخيرة الحية. انظر هيومان رايتس ووتش، وقفنا، فتحو النار، 21 أبريل 2014، موجود على الرابط: <https://www.hrw.org/report/2014/04/21/we-stood-they-opened-fire/killings-and-arrests-sudans-security-forces-during>؛ وبالمثل، في ظل المجلس العسكري الانتقالي الذي تأسس بعد الإطاحة بالبشير من منصبه، تم تفريق اعتصام عنيف خارج مقر الجيش في الخرطوم في 3 يونيو 2019. انظر أطباء من أجل حقوق الإنسان، "فوضى وحريق: تحليل لمذبحة الخرطوم في 3 يونيو 2019 في السودان"، 5 مارس 2020، موجود على الرابط: <https://phr.org/our-work/resources/chaos-and-fire-an-analysis-of-sudans-june-3-2019-khartoum-massacre/>.

93 اللجنة المركزية لأطباء السودان، تويتر، 6 يونيو 2022، موجود على الرابط: [https://twitter.com/SD\\_DOCTORS/status/1533897108322918404?s=20&t=EdfysG\\_A\\_XKoHw3i6hyM0Q](https://twitter.com/SD_DOCTORS/status/1533897108322918404?s=20&t=EdfysG_A_XKoHw3i6hyM0Q).

القضاء،<sup>94</sup> وهي انتهاك للحق في الحياة الذي يحميه عدد من المعاهدات الدولية، بما في ذلك العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية (ICCPR) والميثاق الأفريقي لحقوق الإنسان والشعوب.<sup>95</sup>

ظلت قوات الأمن السودانية "المشتركة" تستخدم بشكل منهجي مجموعة من الأسلحة ضد المتظاهرين العزل، بما في ذلك المواد الكيميائية المهيجة مثل "مياه الظربان" والغاز المسيل للدموع، وكذلك الأسلحة الآلية والأسلحة المضادة للطائرات والرصاص الخارق للدروع. وقد استخدمت هذه الأسلحة من مسافة قريبة، مما تسبب في مئات الإصابات الخطيرة، بما في ذلك بتر الأطراف والعمى وأمراض الجهاز التنفسي والوفاة. ويبدو أن القصد من مثل هذه الأعمال، التي نفذتها السلطات الحكومية،<sup>96</sup> هو إلحاق الألم والمعاناة الشديدة لأغراض التخويف والإكراه والعقاب، وتشكل هذه الأعمال انتهاكات خطيرة للحق في عدم التعرض للتعذيب أو العقوبة أو المعاملة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة على النحو المحدد في اتفاقية مناهضة التعذيب.<sup>97</sup>

وكما ذكر المقرر الخاص للأمم المتحدة المعني بالتعذيب، "فإن أي استخدام غير ضروري أو مفرط أو تعسفي للقوة من قبل مسؤولي إنفاذ القانون<sup>98</sup> لا يتوافق مع الحظر المطلق للمعاملة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة".<sup>99</sup> وفوق ذلك، فإن استخدام أي سلاح "من أجل إلحاق ألم أو معاناة عن قصد بشخص ضعيف، يرقى دائماً إلى شكل مشدد من المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة أو حتى التعذيب".<sup>100</sup> كما لاحظ المقرر الخاص المعني بالتعذيب أن بعض الأسلحة تنطوي بطبيعتها على "خطر كبير بالتعرض للتعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة"،<sup>101</sup> بما في ذلك "الأسلحة الأوتوماتيكية بشكل كامل والرصاص المطاطي عالي الجودة" و "أسلحة أقل فتكاً، مثل أنواع معينة من مقذوفات التأثير الحركي، وأسلحة الصدمات

94 تُفهم عمليات الإعدام خارج نطاق القضاء أو بإجراءات موجزة أو الإعدام التعسفي على أنها تشير إلى القتل العمد للأفراد خارج أي إطار قانوني. انظر، مثلاً، المادة 6 من العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية؛ مبادئ المنع والتحقيق الفعال لعمليات الإعدام خارج نطاق القانون والاعدام التعسفي والإعدام بإجراءات موجزة، المجلس الاقتصادي والاجتماعي للأمم المتحدة Res. 1989/65 انظر أيضاً لجنة حقوق الإنسان، "التعليق العام رقم 36 (2018) على المادة 6 من العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، بشأن الحق في الحياة"، وثيقة الامم المتحدة CCPR/C/GC/36، (30 أكتوبر 2018) (مع الإشارة إلى أن "المادة 6 تقر وتحمي الحق في الحياة لجميع البشر. إنه الحق الأسمى الذي لا يسمح بأي انتقاص منه حتى في حالات النزاع المسلح وحالات الطوارئ العامة الأخرى التي تهدد حياة الأمة").

95 انظر، على سبيل المثال، المادة 6 من العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية؛ والمادة 4 من الميثاق الأفريقي لحقوق الإنسان والشعوب.

96 احتل جنود القوات المسلحة السودانية والشرطة وقوات الدعم السريع وشرطة الاحتياط المركزي (وحدة شرطة عسكرية تُعرف أيضاً باسم "أبو الطيرة") مكانة بارزة في القمع العنيف للاحتجاجات، هيومان رايتس ووتش، "على القوات السودانية وقف الانتهاكات ضد المتظاهرين"، 29 أكتوبر 2021، موجود على الرابط: <https://www.hrw.org/news/2021/10/29/sudanese-forces-should-stop-abuses-against-protesters>.

97 وفقاً للمادة 1 من اتفاقية مناهضة التعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة، G.A. Res. 39/46، وثيقة الامم المتحدة، 39/46، (10 ديسمبر 1984) يُقصد بمصطلح "تعذيب" أي فعل ينتج عنه ألم أو عذاب شديد، جسدياً كان أم عقلياً، يلحق عمداً بشخص ما لأغراض مثل انتزاع معلومات منه أو من شخص ثالث عن شخص أو انتزاع اعتراف، أو معاقبة شخص على فعل ارتكبه هو أو شخص ثالث أو يشتبه في ارتكابه، أو ترهيب شخص أو إكراهه أو إكراه شخص ثالث، أو لأي سبب على أساس التمييز من أي نوع، عندما يكون يلحق هذا الألم أو المعاناة عن طريق موظف عمومي أو أي شخص آخر يتصرف بصفته الرسمية أو بتحريض عليه أو بموافقته أو السكوت عنه".

98 أشار المقرر الخاص للأمم المتحدة المعني بالتعذيب إلى أن "المصطلحين" وكيل الدولة "و" مسؤول إنفاذ القانون "سيستخدمان بالتبادل للإشارة إلى أي شخص يمارس، بحكم القانون أو بحكم الواقع، سلطة عامة نيابة عن الدولة، سواء كانت عسكرية أو مدنية. وما إذا كان معيناً أو منتخباً أو مستخدماً أو متعاقداً، بما في ذلك أفراد الأمن الخاص". تقرير المقرر الخاص المعني بالتعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة، "استخدام القوة خارج السجن وحظر التعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة"، وثيقة الامم المتحدة A/72/178، (20 يوليو 2017)

99 مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان، "يحذر خبير الأمم المتحدة، عنف الشرطة التعسفي يمكن أن يرقى إلى مستوى التعذيب، حتى في الأماكن العامة" 13 أكتوبر 2017، موجود على الرابط: <https://www.ohchr.org/en/NewsEvents/Pages/DisplayNews.aspx?NewsID=22235&LangID=E>.

100 المرجع نفسه.

101 تقرير المقرر الخاص المعني بالتعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة، "استخدام القوة خارج السجن وحظر التعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة"، A/72/178، (20 يوليو 2017)، الفقرات. 152 - 157.

الكيميائية، والمواد الكيميائية المهيجة، وخرطوم المياه، وأجهزة اضعاف القوى الجسدية".<sup>102</sup> في الواقع، يتعارض استخدام هذه الأسلحة في السودان مع مبادئ الأمم المتحدة الأساسية بشأن استخدام القوة والأسلحة النارية من قبل مسؤولي إنفاذ القانون وتوجيهات الأمم المتحدة بشأن الأسلحة الأقل فتكاً في إنفاذ القانون لعام 2020.<sup>103</sup>

كما قد ترقى الاعتداءات على العاملين في مجال الرعاية الصحية والصحفيين<sup>104</sup> إلى مستوى التعذيب.<sup>105</sup> في وقت الانقلاب، حذرت منظمات حقوق الإنسان، بما في ذلك منظمة ريدريس، من أنه من المتوقع أيضاً أن تستهدف قوات الأمن المنشآت الطبية والعاملين في مجال الرعاية الصحية. وقد لاحظنا حينذاك أنه "خلال فض اعتصام 3 يونيو 2019، هاجمت قوات الأمن عيادات مؤقتة ومستشفيات في منطقة الخرطوم، بما في ذلك عن طريق منع وصول المتظاهرين المصابين إلى الرعاية وتقييد تدفق الإمدادات الطبية والعاملين الصحيين. يمكن توقع هجمات مماثلة يوم السبت [30 أكتوبر 2021]"<sup>106</sup>.

في ضوء هذه التحذيرات، ظلت قوات الأمن تستهدف باستمرار المنشآت الطبية والمهنيين الطبيين في الأيام التي تلت 25 أكتوبر 2021، بما في ذلك منع عمل البنك الوطني للدم، وإغلاق الطرق المؤدية إلى المستشفيات الحرجة، ومداومة أقسام الطوارئ، وتفتيش الأطباء، واعتقال أفراد من الجرحى بينما كانوا يسعون للعلاج الطبي.<sup>107</sup> وكما ذكرت وكالة رويترز في 11 يناير 2022، "إن الاعتداءات على المرافق الطبية تركزت على المستشفيات التي تقع على طول طرق منطقة الاحتجاج الرئيسية والتي تقوم بمعالجة المتظاهرين المصابين بشكل روتيني".<sup>108</sup> وهذه الإجراءات، التي عرضت المرضى والعاملين الصحيين لخطر جسيم، شكّلت انتهاكات صارخة للحق في تلقي العلاج، وكما ترقى في عدة حالات، لا سيما فيما يتعلق بالاعتداءات الفردية، إلى مستوى سوء المعاملة إن لم يكن إلى مستوى التعذيب.<sup>109</sup>

102 المرجع نفسه.

103 انظر حقوق الإنسان للأمم المتحدة، "إرشادات بشأن الأسلحة الأقل فتكاً في إنفاذ القانون"، 2020، موجود على الرابط: [https://www.ohchr.org/Documents/HRBodies/CCPR/LLW\\_Guidance.pdf](https://www.ohchr.org/Documents/HRBodies/CCPR/LLW_Guidance.pdf)

104 حتى بعد رفع القيود عن الإنترنت ووسائل التواصل الاجتماعي في 24 نوفمبر 2021، استمرت قوات الأمن والاستخبارات في شن سلسلة من المداهمات والاعتداءات على الصحفيين والمكاتب الإعلامية. على سبيل المثال، قالت شبكة الصحفيين السودانيين في بيان أصدرته في 30 ديسمبر 2021 إن قوات الأمن "داهمت مكاتب المنظمات الإخبارية الإقليمية والدولية، بما في ذلك العربي، وسكاي نيوز، والشرق". انظر ميدل إيست آي، "متظاهرو السودان وقوات الأمن". اللجوء إلى التكتيكات الجديدة"، 1 يناير 2022، موجود على الرابط: <https://www.middleeasteye.net/news/sudan-protesters-security-forces-resort-new-tactics>.

105 انظر لجنة الأمم المتحدة لحقوق الإنسان، "التعليق العام رقم 34 (المادة 19: حرية الرأي والتعبير)"، وثيقة الأمم المتحدة، CCPR/C/GC/34، (12 سبتمبر 2011)، الفقرة 23.

106 منظمة ريدريس، "الانقلاب العسكري في السودان: دعوة للعمل قبل احتجاجات 30 أكتوبر"، 29 أكتوبر 2021، موجود على الرابط: <https://redress.org/news/military-coup-in-sudan-call-for-action-ahead-of-30-october-protests/>.

107 اللجنة المركزية لأطباء السودان، تويتر، 22 نوفمبر 2021، موجود على الرابط:

[https://twitter.com/SD\\_DOCTORS/status/1462674635724627970?s=20](https://twitter.com/SD_DOCTORS/status/1462674635724627970?s=20)

108 وكالة رويترز، "المسجونون السودانيون هزتهم الهجمات على المستشفيات التي تعالج المتظاهرين المناهضين للانقلاب"، 11 يناير 2022، موجود على الرابط: <https://www.reuters.com/world/africa/sudanese-medics-shaken-by-attacks-hospitals-treating-anti-coup-protesters-2022-01-11/>.

109 بالإضافة إلى التزامات السودان القانونية الدولية والمحلية الأخرى بالامتناع عن التعذيب وغيره من ضروب المعاملة السيئة، فإن السودان مطالب أيضاً بحماية استقلال العاملين الصحيين، ويحظر بشدة الهجمات على المرافق الطبية ووسائل النقل أو التدخل في عملها بموجب القانون الدولي. يجب حماية القانون والمرافق الطبية من العنف أو الهجمات أو من أي تدخل آخر خلال توفيرها للوظائف الأساسية. لا يجوز للحكومات استهداف أو معاقبة أولئك الذين يسعون إلى الوفاء بمسؤولياتهم المعترف بها دولياً لتوفير الرعاية الطبية، ويجب أن تتدخل بخلاف ذلك لتوفير وحماية الحق في الصحة. انظر، على سبيل المثال، اللجنة الدولية للصليب الأحمر، "احترام وحماية الرعاية الصحية في النزاعات المسلحة وفي الحالات التي لا يغطيها القانون الإنساني الدولي والنزاع المسلح غير الدولي"، 31 مارس 2012، موجود على الرابط: <https://www.icrc.org/en/document/respecting-and-protecting-health-care-armed-conflicts-and-situations-not-covered>. إن الهجمات المتعمدة على الطاقم الطبي التي تسبب أذى أو معاناة شديدة، أو الهجمات على المرافق الطبية التي تهدف إلى منع المتظاهرين المصابين من الحصول على الرعاية الطبية - وتعمد زيادة معاناتهم وتعريض حقهم في الحياة والسلامة للخطر - من المرجح أن تشكل تعذيباً.

كما تم ارتكاب جرائم خطيرة أخرى في سياق الاحتجاجات، بما في ذلك العنف الجنسي وغيره من أشكال العنف الجنسي. ولعل أبرزها، تلك التي وقعت بعد عدة أيام من الاحتجاجات التي جرت في 19 ديسمبر 2021، وقد أعلنت مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان في السودان أنها تلقت 13 حالة ادعاء اغتصاب واغتصاب جماعي من قبل قوات الأمن، بالإضافة إلى تقارير عن تعرض النساء للتحرش الجنسي من قبل قوات الأمن. أثناء محاولتهن الفرار من مكان الاحتجاجات.<sup>110</sup> وفي ذلك الوقت، أشار الممثل الخاص للأمين العام للأمم المتحدة المعني بالعنف الجنسي في حالات النزاع إلى أنه "في حين تقدمت بعض الناجيات/الناجين من العنف الجنسي بشكاوى قضائية وطلبين/طلبو المساعدة الطبية الفورية. . . اختار آخرون/أخريات عدم الإبلاغ و / أو التماس المساعدة الطبية وغيرها، بسبب وصمة العار الاجتماعية والخوف من الاضطهاد والانتقام".<sup>111</sup> وأفاد متظاهرون آخرون أنهم تعرضوا لعمليات حلق رؤوسهم بالقوة.<sup>112</sup> وهي ممارسة كانت تمثل في عهد البشير "طريقة شائعة لقوات الأمن لإهانة النشطاء الشباب والسجناء في السودان"، ولا سيما الشباب من الذكور.<sup>113</sup>

من الثابت بموجب القانون الدولي أن الاغتصاب وغيره من أشكال العنف الجنسي يمكن أن يشكل تعذيباً أو سوء معاملة.<sup>114</sup> وقد اعتبرت المحاكم الدولية باستمرار أن الاغتصاب وغيره من أشكال العنف الجنسي التي يرتكبها مسؤولو الدولة تشكل تعذيباً،<sup>115</sup> وقد وجد المقرر الخاص للأمم المتحدة المعني بالتعذيب أن "الاغتصاب يشكل

110 وكالة رويترز، "تقارير الأمم المتحدة حول 13 مزاعم اغتصاب أثناء احتجاجات السودان"، 21 ديسمبر 2021، موجود على الرابط: <https://www.reuters.com/world/africa/un-reports-13-rape-allegations-during-sudan-protests-2021-12-21>.

قالت نقابة المحامين في دارفور لاحقاً إنها تلقت 30 شكوى تتعلق بالتحرش الجنسي، بما في ذلك 16 شكوى اغتصاب، في أعقاب احتجاجات 19 ديسمبر 2021. وورد أن ثلاثة من شكاوى الاغتصاب قدمها شبان. دنبا، "نقابة المحامين في دارفور: 16 حالة اغتصاب خلال احتجاجات السودان 25 ديسمبر" 29 ديسمبر 2021، موجود على الرابط: <https://www.dabangasudan.org/all-news/article/darfur-bar-association-16-people-raped-during-dec-25-sudan-demos>.

111 مكتب الممثل الخاص للأمين العام المعني بالعنف الجنسي في حالات النزاع، بيان صحفي، 23 ديسمبر 2021، موجود على الرابط: <https://www.un.org/sexualviolenceinconflict/press-release/un-special-representative-pramila-patten-expresses-grave-concern-over-alleged-acts-of-sexual-violence-against-women-and-girls-during-the-19-december-2021-demonstrations-in-sudan-and-calls-for-restrain/>.

انظر أيضاً، دارفور 24، "فتاة تسرد تفاصيل تعرضها للاغتصاب الجماعي من قبل رجال يرتدون زي الشرطة في الخرطوم"، 15 مارس 2022، موجود على الرابط: <https://www.darfur24.com/en/2022/03/15/a-girl-recounts-the-details-of-her-gang-rape-by-men-in-police-uniform-in-khartoum>؛ دنبا، "(3) حالات اغتصاب عقب موكب 14 مارس"، 17 مارس 2022، موجود على الرابط: <https://www.dabangasudan.org/ar/all-news/article/3-%D8%A7%D9%84%D8%A7%D8%AA-%D8%A7%D8%BA%D8%AA%D8%B5%D8%A7%D8%A8-%D8%B9%D9%82%D8%A8-%D9%85%D9%88%D8%A7%D9%83%D8%A8-14-%D9%85%D8%A7%D8%B1%D8%B3>؛ آدم ديغ، تويتر، 15 مارس 2022، موجود على الرابط: [https://twitter.com/AdviserAdaDieng/status/1503792933530652679?s=20&t=7JcR\\_M0ryPHqhXOoMvL33A](https://twitter.com/AdviserAdaDieng/status/1503792933530652679?s=20&t=7JcR_M0ryPHqhXOoMvL33A).

(المزاعم بأن امرأة شابة، تركب حافلة مواصلات، تعرضت للاغتصاب الجماعي من قبل ضباط الشرطة الاحتياطي المركزي)."

112 خلال مظاهرة في 26 أكتوبر 2021، قال أحد المتظاهرين لصحيفة الغارديان إن قوات الأمن "طلبت مني أن أقول "عسكرية" [إشارة إلى ترديد هتاف كلمة "مدنية" من قبل المتظاهرين المعارضين للانقلاب] لكنني لم أقل هذه الكلمة. . . [ق] أحاط بي ثمانية منهم أحاطوا بي وظلوا يضربونني بالعصي، ووقف أحدهم على رأسي قبل أن يحلق شعري". الجارديان، "مرضى مختبئون تحت الأسرة": أطباء السودان يرفضون تسليم المتظاهرين المصابين للجند، 26 أكتوبر 2021، موجود على الرابط: <https://www.theguardian.com/world/2021/oct/26/patients-hid-under-beds-many-protesters-injured-after-sudan-coup>.

113 هيومان رايتس ووتش، «كانوا يصرخون» اقتلوهم: حملة السودان العنيفة على المتظاهرين في الخرطوم، نوفمبر 2019، موجود على الرابط: <https://www.hrw.org/report/2019/11/18/they-were-shouting-kill-them/sudans-violent-crackdown-protesters-khartoum>.

114 انظر، على سبيل المثال، منظمة ريدريس، ريدريس تعمل ضد الاغتصاب: استخدام الاجتهاد القضائي الدولي بشأن الاغتصاب كشكل من أشكال التعذيب أو غيره من ضروب سوء المعاملة، أكتوبر 2013، موجود على الرابط: <https://redress.org/publication/redress-for-rape-using-international-jurisprudence-on-rape-as-a-form-of-torture-or-other-ill-treatment/>.

115 انظر، على سبيل المثال، المحكمة الجنائية الدولية الخاصة بيوغوسلافيا السابقة، المدعي العام ضد جان بول أكاييسو (1998) ICTR-96-4-T، حكم الدائرة الابتدائية الصادر في 2 سبتمبر 1998؛ المحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان، أيدين ضد تركيا، بلاغ رقم. 94/23178، الحكم الصادر في 25 سبتمبر 1997، الفقرة 86؛ لجنة الدول الأمريكية لحقوق الإنسان، قضية النساء ضحايا التعذيب الجنسي في قضية أتنيكو ضد المكسيك، (الاعتراض الأولي، والمزايا، والتعويضات والتكاليف) الحكم الصادر في 28 نوفمبر 2018، بلاغ رقم 371، الفقرات 177-204.



تعديباً عندما يتم تنفيذه بواسطة، أو بتحريض، أو بموافقة أو إذعان المسؤولين العموميين<sup>116</sup>. ويمكن أن تشكل أنواع العنف الأخرى القائمة على النوع الاجتماعي (نوع الجنس)، مثل التمييز أو الإهانة على أساس الجنس، جريمة التعذيب أو سوء المعاملة<sup>117</sup>.

## الاعتقالات التعسفية والاختفاء القسري

يضمن العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية والميثاق الأفريقي لحقوق الإنسان والشعوب، من بين المعاهدات الدولية والإقليمية الأخرى، حق الفرد في الحرية<sup>118</sup> وذكرت لجنة حقوق الإنسان التابعة للأمم المتحدة أن "الحرمان من الحرية يجب ألا يكون تعسفياً، ويجب أن يتم مع احترام سيادة القانون"<sup>119</sup>. رأت لجنة حقوق الإنسان، تحديداً، أن "الاعتقال أو الاحتجاز كعقاب على الممارسة المشروعة للحقوق التي يكفلها [العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية] يشكل سلوكاً تعسفياً، بما في ذلك... حرية التجمع (المادة 21) [أو حرية تكوين الجمعيات (المادة 22)]"<sup>120</sup>. وفوق ذلك، "أ[الاعتقال أو الاحتجاز على أسس تمييزية... يعتبر أيضاً إجراءً تعسفياً من حيث المبدأ"<sup>121</sup>.

منذ الانقلاب، تم القبض على أكثر من 1000 شخص<sup>122</sup> واحتجازهم على أساس مشاركتهم في الاحتجاجات السلمية، أو نتيجة عضويتهم في لجان المقاومة المحلية أو النقابات المهنية. وفي بعض الحالات، وليس كلها، تم توجيه الاتهام لأفراد بموجب القانون الجنائي السوداني لعام 1991؛ وفي حالات أخرى، تم احتجاز أفراد دون تهمة، واحتجز العديد من الأشخاص بمعزل عن العالم الخارجي لساعات أو أيام أو أسابيع<sup>123</sup>. وتشكل هذه الأنشطة اعتقال تعسفية وقد ترقى في بعض الحالات إلى الاختفاء القسري.

116 انظر، على سبيل المثال، تقرير عام 1986 للمقرر الخاص المعني بالتعذيب، وثيقة الأمم المتحدة، E/CN.4/1986/15، §119؛ أو بيانه في عام 1992 أمام لجنة حقوق الإنسان والذي ينص صراحة على أن الاعتصاب يشكل تعديباً، محضر موجز للاجتماع الحادي والعشرين للجنة حقوق الإنسان، وثيقة الأمم المتحدة، E/CN.4/1992/SR.21، §35، انظر أيضاً تقرير المقرر الخاص المعني بالتعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة، A/HRC/31/57 (5 يناير 2016).

117 انظر، على سبيل المثال مجلس حقوق الإنسان، "تقرير المقرر الخاص المعني بالتعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة"، وثيقة الأمم المتحدة A/HRC/31/57 (5 يناير 2016)؛ انظر أيضاً لجنة مناهضة التعذيب التابعة للأمم المتحدة، "التعليق العام رقم 2"، وثيقة الأمم المتحدة CAT/C/GC2 (24 يناير 2008)؛ المحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان، M.C. ضد بلغاريا، بلاغ رقم 98/39272 (4 ديسمبر 2003)؛ انظر أيضاً المحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان، أيدين ضد تركيا، بلاغ رقم 23178/94، الحكم الصادر في سبتمبر 1997؛ لجنة القضاء على التمييز ضد المرأة، "التوصية العامة رقم 35 بشأن العنف القائم على النوع الاجتماعي ضد المرأة"، تحديث التوصية العامة رقم 19، "وثيقة الأمم المتحدة / CEDAW / C / GC / 35 (26 يوليو 2017)؛ مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان، "بروتوكول اسطنبول"، 2004، موجود على الرابط: <https://www.ohchr.org/sites/default/files/documents/publications/training8rev1en.pdf>.

118 لجنة حقوق الإنسان، "التعليق العام رقم 35: المادة 9 (الحرية وأمن الشخص)، CCPR / C / GC / 35 (16 ديسمبر 2014)؛ انظر أيضاً المادة 9 من العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية: المادة 6، الميثاق الأفريقي لحقوق الإنسان والشعوب.

119 لجنة حقوق الإنسان، "التعليق العام رقم 35: المادة 9 (الحرية وأمن الشخص)، CCPR / C / GC / 35 (16 ديسمبر 2014).

120 المرجع نفسه.

121 المرجع نفسه.

122 في أوائل مارس 2022، أفاد مكتب حقوق الإنسان المشترك في الخرطوم أنه تم اعتقال أكثر من 1000 شخص بين 25 أكتوبر 2021 و3 مارس 2022، من بينهم ما يقرب من 150 طفلاً. ومع ذلك، من المحتمل أن تكون الأرقام الحقيقية أعلى، لأن فترات الاحتجاز المختلفة، وغياب حفظ السجلات (بالإضافة إلى الممارسة الواسعة لرفض الدولة للاعتراف بالاحتجاز)، والخوف من الانتقام يحبط الجهود المبذولة للتوصل إلى صورة كاملة للمشكلة. في وقت كتابة هذا التقرير، كانت عمليات الاعتقال والاحتجاز لا زالت مستمرة. انظر مكتب المفوض السامي لحقوق الإنسان، "تحديث شفوي عن حالة حقوق الإنسان في السودان: الدورة التاسعة والأربعون لمجلس حقوق الإنسان، بيان صادر عن مفوض الأمم المتحدة السامي لحقوق الإنسان، ميشيل باشليت"، 7 مارس 2022، موجود على الرابط: <https://www.ohchr.org/en/NewsEvents/Pages/DisplayNews.aspx?NewsID=28215&LangID=E>.

123 انظر منظمة ريدريس، نقابة محاميي دارفور، ومركز الناس للوعن القانوني، ومجموعة محامي الطوارئ، "مأخوذة من شوارع الخرطوم": الاعتقالات التعسفية والاحتجاز بمعزل عن العالم الخارجي والاختفاء القسري بموجب قوانين الطوارئ السودانية، مارس 2022، موجود على الرابط: <https://redress.org/wp-content/uploads/2022/03/Emergency-Measures-in-Sudan-EN.pdf>.

من الصعب تحديد الأدوار الدقيقة لأجهزة الأمن والاستخبارات المختلفة، لكن حملة الاعتقالات المستمرة تتبع أنساقاً مألوفة من الاعتقالات في عهد البشير، مما يشير إلى تورط مكثف لجهاز المخابرات العامة الذي، كما أشرنا سابقاً، يعمل الآن بموجب صلاحيات مستعادة للتفتيش والاعتقال، والمصادرة والتوقيف بموجب مرسوم صادر من مجلس السيادة.<sup>124</sup> وبالإضافة إلى ذلك، فإن إدارة التحقيقات المركزية (CID)، وهي فرع شرطة متخصص في التحقيق في الجرائم الكبرى والتي تُعرف أحياناً باسم شرطة التحقيق الفيدرالية، قد تورطت أيضاً في إجراء عمليات احتجاز تعسفي بمعزل عن العالم الخارجي.<sup>125</sup>

تم اعتقال العديد من النشطاء من منازلهم أو اعتقالهم من الشوارع، كما في حالة أميرة عثمان، وهي ناشطة حقوقية بارزة تم اعتقالها في مدامه بعد منتصف الليل بواسطة أكثر من 30 شخصاً يرتدون ملابس مدنية. وكما أشارت منظمة ريدريس في نداء عاجل موجه إلى المقرر الخاص للأمم المتحدة المعني بالتعذيب وهيئات الأمم المتحدة المكلفة بالتحقيق في حالات الاختفاء القسري،<sup>126</sup> فإن أميرة عثمان حُرمت من الأدوية اللازمة لعلاج الإصابات التي لحقت بها في حادث سيارة قبل عدة سنوات واحتُجزت بمعزل عن العالم الخارجي لأكثر من أسبوعين. قبل الإفراج عنهم واتهامهم بعبادة أسلحة وذخائر ممنوعة. وينبغي اعتبار اعتقال أميرة عثمان، واحتجاز كثيرين آخرين،<sup>127</sup> اختفاءً قسرياً بالمعنى المقصود في العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية.<sup>128</sup>

في حالات أخرى، ورد أن الأفراد الذين اعتقلتهم قوات مشتركة مجهولة الهوية في الخرطوم قد نُقلوا إلى مركز احتجاز كان في السابق جزءاً من مقر جهاز الأمن والمخابرات الوطني آنذاك، والذي تم تحديده من خلال قربه من محطة بصات شندي.<sup>129</sup> اشتهرت هذه المنشأة، في ظل نظام البشير، بـ "ثلاجاتها"، ووصفت بأنها تمثل "سلسلة

124 في وقت استيلاء الجيش على السلطة في 25 أكتوبر 2021، كان جهاز المخابرات العامة يفتقر إلى السلطة بموجب القانون السوداني لإجراء أي اعتقالات أو توقيف، بعد الإصلاحات القانونية التي أدخلت في يوليو 2019، والتي ألغت سلطات الاعتقال والاحتجاز من الجهاز الأمني.

125 هيومان رايتس ووتش، "السودان: اعتقال مئات المتظاهرين وإساءة معاملتهم"، 28 أبريل 2022، موجود على الرابط: <https://www.hrw.org/news/2022/04/28/sudan-hundreds-protesters-detained-mistreated>.

126 منظمة ريدريس، "خبراء الأمم المتحدة حثوا على التدخل نيابة عن ناشط سوداني بارز اختفى في الاحتجاجات"، 27 يناير 2022، موجود على الرابط: <https://redress.org/news/un-experts-urged-to-intervene-on-behalf-of-prominent-sudanese-activist-disappeared-in-raid/>.

127 على سبيل المثال، تم القبض على امرأة ثانية، وهي عضو معروف في لجان مقاومة منطقة الخرطوم، من مكان عملها من قبل موظفي المخابرات العامة في أواخر يناير 2022 بعد خروجها للقاء زميل، بعد تلقي مكالمات هاتفية تشير إلى حاجة الزميل إلى مساعدتها. يشير بيان من زملائها إلى أن المكالمات كانت من جهاز المخابرات العامة. تلقت عائلتها معلومات من مصادر غير رسمية بأنها محتجزة في سجن أم درمان للنساء لكن لم تتلق أي تأكيد رسمي بمكان وجودها. مثل كثيرين آخرين، تم إطلاق سراحها في 21 فبراير، بالتزامن مع زيارة الخيرة المستقلة للأمم المتحدة إلى السودان. لم يتم فتح أي شكوى جنائية ضدها ولم يتم استجوابها أثناء احتجازها. انظر منظمة ريدريس، وتقابة محاميين دارفور، ومركز الناس للوعن القانوني، ومجموعة محامي الطوارئ، "مأخوذة من شوارع الخرطوم": الاعتقالات التعسفية والاحتجاز بمعزل عن العالم الخارجي والاختفاء القسري بموجب قوانين الطوارئ السودانية، مارس 2022، موجود على الرابط: <https://redress.org/wp-content/uploads/2022/03/Emergency-Measures-in-Sudan-EN.pdf>.

128 انظر الاتفاقية الدولية لحماية جميع الأشخاص من الاختفاء القسري، المادة 2، التي تعرف الاختفاء القسري على أنه يتسم بثلاثة عناصر تراكمية: (1) الحرمان من الحرية ضد إرادة الشخص؛ (2) مشاركة المسؤولين الحكوميين، إما بشكل مباشر أو عن طريق التسامح أو الإذعان؛ و (3) رفض الاعتراف بالحرمان من الحرية أو إخفاء مصير الشخص أو مكان وجوده.

129 على سبيل المثال، أخبر ماهر أبو جوخ، مدير قناة السودان (شبكة التلفزيون الوطنية المملوكة للحكومة السودانية)، صحيفة سودانية أنه تم اعتقاله في 26 أكتوبر 2021 الساعة 3:30 صباحاً من قبل أربعة جنود مدججين بالسلاح، ونقلوه إلى منشأة خدمات المخابرات. وبحسب ما ورد أمضى أبو الجوخ أسبوعين في الحبس الانفرادي، حيث غادر زنزانته مرتين - مرة ليتم نقله إلى زنزانه أخرى، والمرة الثانية لحلق رأسه. بعد فترة الأسبوعين هذه، سُمح لأبو الجوخ بمغادرة زنزانته والالتقاء بمعقلين آخرين، بمن فيهم خالد عمر يوسف والصحفي فايز السليك وطه عثمان إسحاق (أحد الأفراد الثلاثة المحتجزين خارج مقر يونيتامس بعد اجتماع مع رئيس يونيتامس. فولكر بيرتيس)، وآخرون. انظر موقع دنبا، "الإفراج عن صحفي محتجز - بعض وسائل الإعلام لا تزال مكممة في السودان"، 1 ديسمبر 2021، موجود على الرابط: <https://www.dabangasudan.org/en/all-news/article/detained-journalist-released-some-media-remains-gagged-in-sudan>.

من الزنازين المبردة التي تُستخدم فيها البرودة كأداة للتعذيب - وهي أداة لا تترك آثاراً على الجسد.<sup>130</sup> كما تم احتجاز بعض الأفراد في مركزين لإدارة التحقيقات الجنائية في الخرطوم وبحري، حيث يُمنع العائلات والمحامون بانتظام من مقابلة المعتقلين.<sup>131</sup>

وكما أشارت الترويكا (المملكة المتحدة والولايات المتحدة والنرويج) وكندا وسويسرا والاتحاد الأوروبي في بيان مشترك في فبراير 2022، فإن هذه الاعتقالات - وغيرها من انتهاكات حقوق الإنسان التي تم رصدتها للتو - تتعارض مع التزام الجيش "المعلن بالمشاركة بشكل بناء في عملية مُيسرة لحل الأزمة السياسية في السودان للعودة إلى الانتقال الديمقراطي".<sup>132</sup> ويبدو أن الفاعلين الدوليين أصبحوا على وعي متزايد بحقيقة أن الجيش لم يفعل سوى التشدد بهذا الالتزام (وإلى تلك الالتزامات التي تم التعهد بها من خلال التصديق على معاهدات حقوق الإنسان الدولية الرئيسية) - ومع ذلك فقد كانوا بطيئين في تنفيذ النطاق الكامل الممكن من التدابير لإعادة السودان نحو الحكم المدني. ونتيجة لذلك، تصرفت السلطات العسكرية دون أي تصحيح للمسار. في الواقع، بعد أيام من بيان فبراير 2022 المشترك المذكور للتو، تم القبض على عضو مدني سابق في مجلس السيادة أثناء قيادته للمنزل واقتياده إلى مكان مجهول.<sup>133</sup>

يقدم القسم الأخير من هذه الورقة العديد من الإستراتيجيات قصيرة وطويلة المدى لرسم طريق للمضي قدماً.

130 انظر موقع خدمات بي بي سي، "تُستخدم فرق القتل السرية السودانية لمهاجمة الاحتجاجات"، 13 فبراير 2019، موجود على الرابط: <https://twitter.com/LHreports/status/1095650563633700864?s=20>. تدرك منظمة ريدريس، استناداً إلى محادثات سرية، أن هذه "الثلاجات" لا تزال مستخدمة ولكنها ليست في وضع يمكنها من تأكيد هذه التقارير.

131 هيومان رايتس ووتش، "السودان: اعتقال مئات المتظاهرين وإساءة معاملتهم"، 28 أبريل 2022، موجود على الرابط: <https://www.hrw.org/news/2022/04/28/sudan-hundreds-protesters-detained-mistreated>

132 بيان صحفي، "السودان: بيان الترويكا والشركاء: فبراير 2022"، 10 فبراير 2022، موجود على الرابط: <https://www.gov.uk/government/news/sudan-troika-and-partners-statement-f-February-2022>

133 الجزيرة، "السودان يعتقل عضو مجلس الحكم السابق مرة أخرى"، 14 فبراير 2022، موجود على الرابط: <https://www.aljazeera.com/news/2022/2/14/sudan-arrests-former-ruling-council-member>

# الطريق الى الامام

## يجب على الفاعلين الدوليين والإقليميين إعطاء الأولوية للمساءلة وإصلاح القانون كشرط مسبق أساسي لبناء الديمقراطية في السودان

لا توجد حلول سهلة للأزمة السياسية وأزمة حقوق الإنسان الحالية في السودان، وعلى الرغم من أنه يبدو بوضوح أن منع الجيش السوداني من لعب دور في السياسة الداخلية يجب أن يكون الهدف الأخير. لكن الوصول إلى هناك يتطلب اتخاذ خطوات قوية من المؤسسات متعددة الأطراف الإقليمية والعالمية وحلفاء السودان الدوليين. وهذا يستلزم تعلم الدروس من الفترات الانتقالية الماضية الفاشلة في السودان، كما يتطلب في المقام الأول الاعتراف بأن الجيش لا يمكن قبوله كعنصر فاعل رئيسي أو شريك حقيقي في عمليات الإصلاح، سواء في حماية حقوق الإنسان أو في مجالات الاقتصاد والأمن القومي. يجب أن يتمثل ضمان المشاركة الواسعة في أي مفاوضات سياسية جارية، وإنهاء الإفلات من العقاب على انتهاكات حقوق الإنسان ومنع تكرارها، أولوية قصوى، كنقطة انطلاق أساسية لعملية بناء الديمقراطية وسيادة القانون في السودان.

### على المدى القصير، يجب على الفاعلين الدوليين تطبيق عقوبات هادفة

يجب على الولايات المتحدة والمملكة المتحدة والاتحاد الأوروبي، كأولوية فورية، تطبيق عقوبات موجهة ضد الأفراد والكيانات الأكثر مسؤولية عن الانتهاكات المنهجية والواسعة النطاق لحقوق الإنسان، والتي تقع جميعها بلا شك في نطاق أنظمة عقوبات حقوق الإنسان المتاحة. إن انتهاكات حقوق الإنسان الموصوفة في هذه الورقة ذات طبيعة منهجية ومتكررة وتشكل جزءاً من سياسة أوسع تتمحور بكل المعايير الموضوعة على أعلى مستويات الجيش السوداني والحكومة السودانية، والمساءلة المحلية عن الانتهاكات الموضحة في هذا التقرير، غير مرجح على الإطلاق. وفي ضوء هذا الواقع، فإن العقوبات الموجهة تشكل استجابة مناسبة من المجتمع الدولي. ويجب أن تستهدف العقوبات القادة العسكريين كأفراد والكيانات التجارية والمتعاونين الذين يسهلون مشاريعهم المربحة داخل السودان وخارجه، مما يحافظ على سيطرة القطاع العسكري والأمني على الاقتصاد السوداني ويمول شبكة المحسوبية الواسعة لعهد البشير.

قدمت منظمة ريدريس منذ الانقلاب أدلة إلى حكومتي الولايات المتحدة والمملكة المتحدة توصي بتخصيص 11 فرداً سودانياً وأربعة كيانات للعقوبات.<sup>134</sup> حدد التقرير القادة الكبار الذين يقودون أتباع سياسيين مهمين، وأصول مالية، وقطاعات كبيرة من العناصر المسلحة السودانية، على أساس أنهم أظهروا أنهم قادرون بشكل كبير على التأثير بنشاط على الأحداث في السودان، وهم مسؤولون بشكل فردي عن الانتهاكات الجسيمة والخطيرة لحقوق الإنسان الموصوفة أعلاه. ولا شك في أن كثيرين آخرين يجب أن يخضعوا للعقوبات لنفس الأسباب.

في مساء يوم 12 فبراير، في أول مقابلة تلفزيونية له منذ الانقلاب، قال البرهان إن "التعليقات والتهديد بها لا جدوى منها"، بينما رفض في الوقت نفسه إمكانية إجراء إصلاحات شاملة للقطاع الأمني خلال أي فترة

134 منظمة ريدريس، "لا وقت للتأخير: العقوبات الهادفة مطلوبة ضد قادة الانقلاب في السودان"، 02 فبراير 2022، موجود على الرابط: <https://redress.org/news/no-time-for-delay-targeted-sanctions-needed-against-sudans-coup-leaders/> وكالة أنباء السودان "السودان، سونا رئيس مجلس السادة في برنامج الحوار البناء"، موجود على الرابط: <https://www.youtube.com/watch?v=N5g9bMgHzB4&t=2s>

انتقالية<sup>135</sup> ويبدو أن البرهان قد خلص إلى أن الرغبة في اللجوء إلى العقوبات لا تزال منخفضة. يجب على الولايات المتحدة والمملكة المتحدة والاتحاد الأوروبي إثبات خطأه من خلال التنفيذ الشامل لحظر السفر وتجميد الأصول، بالإضافة إلى العقوبات الأخرى، حسب الاقتضاء، التي تم استخدامها ضد الدول التي تنتهك القانون الدولي.<sup>136</sup> وقد كانت العقوبات التي فرضتها الولايات المتحدة على شرطة الاحتياطي المركزي في أواخر مارس 2022 خطوة أولى جيدة،<sup>137</sup> واتضح أنها أزجعت عناصر الشرطة وقوات الأمن، ولكن يجب اتباع المزيد من الإجراءات، بما في ذلك اجراءات ضد القادة العسكريين السودانيين على أساس فردي أيضاً. بالإضافة إلى كيانات الأعمال المملوكة للقوات المسلحة وقوات الدعم السريع ووكلاء المشتريات التابعين لها. ويجب أن تشمل الفئة الأخيرة بشكل خاص أولئك الذين يزودون الجهات المسلحة في السودان بالأسلحة التي يتم توزيعها ضد المتظاهرين كما تشمل الشركات الكبرى التي تجعل الجيش مرناً تجاه حجب المساعدة الدولية. ومن المحتمل أن يتم الاحتفاظ بالعديد من هذه الأصول في أماكن يصعب الوصول إليها، مثل الإمارات العربية المتحدة وماليزيا، بحيث لا يعني أن العقوبات مناسبة للفرض كإجراء رادع.

قد يجادل منتقدو العقوبات الموجهة بأن تطبيقها في السياق الحالي سوف يغلق المجال المحتمل للمفاوضات أو يوجج المزيد من الصراع. ومع ذلك، فإن مخاطر العقوبات المفروضة على القادة العسكريين أو المؤسسات التجارية في السودان ستؤدي إلى تفاقم الوضع وتعتبر مخاوف منخفضة. وكما أوضحت هذه الورقة، فإن احتمالات الحوار مع الجيش محدودة بأي حال من الأحوال. وبدلاً من ذلك، فإن المزيد من التأخير في استخدام أدوات حقوق الإنسان المتاحة، مثل العقوبات الموجهة من قبل الجهات الفاعلة الدولية، يخلق فرصة للقادة العسكريين السودانيين لنشر تكتيكات<sup>138</sup> فرق تسد لتقسيم جماعات المعارضة وتأمين قبول إقليمي لحل سياسي غير مرضٍ يتم التوسط فيه. في القاهرة أو الخليج.

من المهم أن يتم تطبيق العقوبات المستهدفة كجزء من إستراتيجية أوسع، بما في ذلك ضمان ألا تحدث تدابير عقابية تفرض سوى قليل من الأضرار بالسودانيين العاديين، وأن تكون مرتبطة بمعايير مرجعية ملموسة ومعلن عنها للسلطات للوفاء بها والتي يمكن أن تؤدي إلى كل من التطبيق أو الرفع حسب الاقتضاء. وعلى سبيل المثال، يجب أن تخلق أي فترة انتقالية مستقبلية مساحة سياسية، خارج حكومة تقاسم السلطة المحتملة، والتي تكون موصلة لظهور قادة جدد وتضعف القبضة العسكرية الغربية على السلطة.<sup>139</sup> ويجب أن تقابل أي جهود لمقاومة المشاركة السياسية الموسعة من قبل النخب السياسية والعسكرية في السودان بعقوبات جديدة أو مستمرة.

135 وكالة أنباء السودان "السودان، سونا رئيس مجلس السادة في برنامج الحوار البناء"، موجود على الرابط: <https://www.youtube.com/watch?v=N5g9bMgHzB4&t=2s>.

136 كما أوضح الرد على الغزو الروسي لأوكرانيا في فبراير 2022، فإن الجهات الفاعلة الدولية قادرة على فرض مجموعة من العقوبات الهادفة والشبكات بسرعة في محاولة لدفع التغيير السلوكي. وصف المحللون العقوبات المفروضة على أنها "أكثر مجموعة شاملة من العقوبات الاقتصادية متعددة الأطراف تم تطبيقها على الإطلاق على اقتصاد عالمي رئيسي"، وتشمل العقوبات ضد أفراد الحكومة الروسية، وأوليغارشية، ومواطنين، ومصارف، وشركات. انظر معهد بروكينجز، "رسم خرائط الإجراءات المالية المضادة للعدوان الروسي: تقديم متعقب عقوبات بروكينجز"، 14 مارس 2022، موجود على الرابط: <https://www.brookings.edu/blog/up-front/2022/03/14/mapping-the-economic-countermeasures-against-russian-aggression-introducing-the-brookings-sanctions-tracker/>.

137 وزارة الخزانة الأمريكية، "وزارة الخزانة الأمريكية تفرض عقوبات ضد شرطة الاحتياط المركزي السودانية لارتكابها انتهاكات خطيرة لحقوق الإنسان"، 21 مارس 2022، موجود على الرابط: <https://home.treasury.gov/news/press-releases/jy0668>.

138 انظر، على سبيل المثال، الشرق الأوسط، "تصريحات متضاربة تعقد أزمة السودان"، 11 أبريل 2022، موجود على الرابط: <https://english.aawsat.com/home/article/3585256/conflicting-statements-complicate-sudan-crisis>.

139 راجع مركز الحوار الإنساني، "تقاسم السلطة والحكومات الانتقالية ودور الوساطة"، 2008، موجود على الرابط: [https://files.ethz.ch/isn/90801/Power\\_Sharing\\_06\\_08.pdf](https://files.ethz.ch/isn/90801/Power_Sharing_06_08.pdf)، "عندما تحتفظ النخب ذات المصالح بالسلطة في زمن الحرب، وتقاوم عمليات نزع السلاح وإضفاء الطابع الديمقراطي على السياسة. يحتاج القادة السياسيون الجدد إلى الظهور تدريجياً، مع مصالح غير مرتبطة بإرث زمن الحرب حتى يتمكنوا من إيصال رسائل مختلفة وبناء قواعد سياسية تستند إلى هياكل مصالح مختلفة".

كما يجب الاعتراف بأن الجيش السوداني معتاد على النجاة من العقوبات - وإن لم تكن العقوبات الفردية الموجهة الموصى بها - وأن بعض الدول قد تتدخل لموازنة الضغوط المالية. يجب استخدام رأس المال الدبلوماسي لضمان عدم حدوث مثل هذا التوازن إلى أقصى حد ممكن. على الرغم من هذه القيود المحتملة، فإن فرض العقوبات سيثبت أن القوى الكبرى جادة في دعم التطلعات الديمقراطية للشعب السوداني، وأن عدم التسامح مع انتهاكات حقوق الإنسان يتبعه إجراءات فعالة.

## على المدى المتوسط والطويل، يجب على الفاعلين الدوليين تقديم الدعم للمساءلة والإصلاحات الدستورية والمؤسسية

العقوبات ليست بديلاً عن المساءلة، ولن تؤدي في حد ذاتها إلى التحول الديمقراطي في السودان. سيتطلب تحقيق أهداف المساءلة والإصلاحات التشريعية والمؤسسية النظر إلى أهداف العدالة الانتقالية كأولوية قصوى، بدلاً من تحديد أولوية الإصلاحات الاقتصادية، مهما كانت أهميتها. في حين أن هناك مجالاً للنقاش حول تسلسل عمليات العدالة الانتقالية، فمن الواضح - للأسباب الموضحة سابقاً - أن نهج عدم التدخل المتبع في ظل الحكومة الانتقالية السابقة لم ينجح. إن تأخير قضايا العدالة، سواء لتسهيل الإصلاحات الاقتصادية أو غير ذلك، هو تكتيك مألوف يستخدمه الجيش السوداني والأجهزة الأمنية لتوطيد سلطته، والآن يجب بذل الجهود لضمانة الشعب السوداني بأن العدالة لن تضيع مرة أخرى. بغض النظر عن استمرار المفاوضات حول الانتقال السياسي، هناك حاجة ماسة إلى سرد عام لمسؤولية السلطات العسكرية عن الانتهاكات. يجب تسليط الضوء على هذه القضايا وإعطائها الأولوية في تصميم أي حل سياسي.

**إن تأخير قضايا العدالة، سواء لتسهيل الإصلاحات الاقتصادية أو غير ذلك، هو تكتيك مألوف يستخدمه الجيش السوداني والأجهزة الأمنية لتوطيد سلطته، والآن يجب بذل الجهود لضمانة الشعب السوداني بأن العدالة لن تضيع مرة أخرى.**

كنقطة انطلاق، ويجب أن تكون الوساطات السياسية التي كانت جارية وقت كتابة هذا التقرير، ولا سيما تلك التي يتم إجراؤها من خلال التدخل المشترك بين يونيتامس والاتحاد الأفريقي والهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية (IGAD)، شاملة وشفافة وتشاركية. ويجب أن تُسبب وجهات النظر التي يتم التوصل إليها من خلال المشاورات إلى أصحاب المصلحة إلى أقصى حد ممكن مع ضمان سلامة المشاركين، ويجب على الوسطاء تجنب رسم تكافؤ خاطئ بين القادة العسكريين والأمنيين ونظرائهم المدنيين. وسيسمح اتباع هذا النهج للجمهور السوداني بإجراء تقييم أفضل للعمليات السياسية الجارية، وبالتالي، تمكين الوسطاء من قياس النطاق الكامل لما يفضله الرأي العام في السودان حول كيفية معالجة التساؤلات الأساسية المتعلقة بطبيعة التحول الديمقراطي والنظام القانوني في السودان.

ويعرض التقرير الموجز الذي انبثق عن الجولة الأولى من مشاورات يونيتامس بعض هذه الخصائص وليس جميعها.<sup>140</sup> وبينما يشير التقرير إلى أن ثلث المشاركين كانوا نساء - وهي علامة إيجابية على بذل جهود لتجنب تكرار قضايا التمثيل غير المتكافئ بين الجنسين في الفترة الانتقالية السابقة - وهو لا ينسب مواقع إلى أي من أصحاب المصلحة المعينين، مما يجعل من الصعب إجراء تقييم نقدي. إن نتائج العملية التشاركية (وبالطبع احتمالية تنفيذها، بالنظر إلى الاختلال النسبي في القوة بين أصحاب المصلحة). ونتيجة لذلك، فإن تقرير يونيتامس - وبالتالي المشاورات على نطاق أوسع - تفتقر إلى حد ما إلى المدخلات والشرعية الإجرائية، وتحمل

140 يونيتامس، ورقة موجزة: المشاورات حول العملية السياسية في السودان: عملية شاملة داخل السودان حول الطريق إلى الأمام من أجل الديمقراطية والسلام، فبراير 2022، موجود على الرابط: <https://t.co/3dbq5cwoeu>.

خطر تعزيز الانطباع لدى الجمهور السوداني بأن مجموعة أصحاب المصلحة الذين تمت استشارتهم أحادية الجانب أو تميل بشدة نحو الجيش وجهاز الأمن.

وكما هو مبين أعلاه، فإن العملية الأفضل قد تنطوي على عنصر من التشاور العام المفتوح (على غرار ما يجري حالياً تجاه لجان المقاومة) وإسناد المواقف إلى مجموعات معينة، مما قد يعيق قبول الجمهور وشرعية تدخل UNITAMS. وستشمل مثل هذه العملية أيضاً مبادرات وطنية ذات مصداقية تحمل حالياً وزناً كبيراً لدى الشعب السوداني، مثل تلك التي تقوم بها لجان المقاومة في جميع أنحاء البلاد. وقد تساعد زيادة الشفافية أيضاً في مواجهة الهيمنة المفترضة للمصالح العسكرية والأمنية في ممارسة التأثير على العملية السياسية؛ وستظهر الشفافية الشاملة، على الأقل، وبشكل أفضل، توازناً بين المصالح الهيكلية والسياسية للنظر فيها وتحليلها من قبل الجمهور. ويجب على الجهات الفاعلة الدولية، بما في ذلك أولئك الذين يشاركون بشكل مباشر في عملية الوساطة، تجنب فرض مواعيد نهائية تتعلق بجداولها الزمنية ومصالحها، مما يمنع التشاور الكافي.

ستتمخض النتيجة المتوقعة للمشاورات السياسية، بشكل أو بآخر، في وثيقة دستورية أو إطار عمل دستوري يهدف إلى تشكيل الأساس للانتقال الديمقراطي في السودان. تماشياً مع المواثيق السياسية التي وضعتها لجان المقاومة المتنوعة في جميع أنحاء السودان، ويجب أن تضع هذه الوثيقة رؤية موضوعية ومحددة زمنياً، لسيادة القانون وحماية حقوق الإنسان والمساءلة والهيئات المكلفة بإصلاح القانون. وكما صرحت لجان مقاومة ولاية الخرطوم، يجب التركيز على "مبدأ أن قضية العدالة الانتقالية والجناثية هي الضامن الوحيد للانتقال سياسي كامل . . .".<sup>141</sup> ويجب أن يكون الالتزام بإصلاح قانوني جوهري من قبل أي ائتلاف حاكم مستقبلي شرطاً أساسياً للانتقال السياسي ذي مغزى - وأي انتخابات ذات مصداقية في المستقبل، لا سيما إلى المدى الذي تحظى فيه بدعم الشركاء الدوليين والإقليميين.

وفي هذا الصدد، من المهم أن تكون قضايا العفو والإفلات من العقاب جزءاً من أجندة الوساطة. وقد وضعت الأمم المتحدة مجموعة من المبادئ التوجيهية للوسطاء، من بينها التذكير بأن الوسطاء "لا يمكنهم المصادقة على اتفاقيات السلام التي تنص على العفو عن الإبادة الجماعية والجرائم ضد الإنسانية وجرائم الحرب أو الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان".<sup>142</sup> ويجب مراعاة هذه الإرشادات، وأخذها جنباً إلى جنب مع متطلبات الميثاق الأفريقي للديمقراطية والانتخابات والحكم، بأن مرتكبي التغييرات غير الدستورية للحكومة يجب ألا يكون لهم مستقبل سياسي في الدولة المعنية.<sup>143</sup>

ومما يبعث على التشجيع أن الاتفاق على بعض هذه القضايا ظهر من المشاورات الأولية لليونيتامس، بما في ذلك الحاجة إلى المساءلة على جميع المستويات عن الجرائم السابقة في السودان، "إجماع ساحق على أن أي مجلس سيادي في المستقبل يجب أن يشرف فقط على مهام الفترة الانتقالية دون تدخل مباشر في عمل السلطة التنفيذية،<sup>144</sup> والحاجة إلى "التزام متجدد بتنفيذ الآليات الموعودة للعدالة الانتقالية، خارج قطاع العدالة العادي".<sup>145</sup> ولا يذهب التقرير الموجز عميقاً في التفاصيل حول الشكل الذي يجب أن تبدو عليه عملية العدالة الانتقالية "المتجددة"، كما أنه لا يقدم مقترحات سياسية ملموسة فيما يتعلق بإصلاح قطاع الأمن بما يتجاوز

141 لجان المقاومة بولاية الخرطوم، "اقترح لميثاق إنشاء سلطة الشعب"، موجود على الرابط: <https://redress.org/wp-content/uploads/2022/03/Khartoum-Resistance-Committees-Political-Charter.pdf>

142 دليل الأمم المتحدة للوساطة الفعالة، موجود على الرابط: [http://repository.un.org/bitstream/handle/11176/400960/8%20November%202019%20\(Mediation%20.and%20Negotiation\)%20GuidanceEffectiveMediation\\_UNDPA2012\(english\).pdf?sequence=47](http://repository.un.org/bitstream/handle/11176/400960/8%20November%202019%20(Mediation%20.and%20Negotiation)%20GuidanceEffectiveMediation_UNDPA2012(english).pdf?sequence=47)

143 الميثاق الأفريقي للديمقراطية والانتخابات والحكم، المادة 25 (4).

144 هناك جدل كبير داخل السودان حول ما إذا كانت هناك حاجة إلى مجلس سيادي بأي شكل من الأشكال.

145 يونيتامس، ورقة موجزة: المشاورات حول العملية السياسية في السودان: عملية شاملة داخل السودان حول الطريق إلى الأمام من أجل الديمقراطية والسلام، فبراير 2022، موجود على الرابط: <https://t.co/3dbq5cwoeu>.

الحاجة إلى جيش واحد متكامل وغير حزبي. وقد تفعل المشاورات المستقبلية ذلك؛ وفي غضون ذلك، يقدم هذا التقرير المجالات الرئيسية التالية كي تحظى بمزيد من الاهتمام ذي الأولوية.

## أ. الإصلاح القانوني الشامل

يجب أن تكون الأولوية الأولى هي ضمان توافق التشريعات الوطنية في السودان مع القانون الدولي لحقوق الإنسان والقانون الجنائي الدولي، بما في ذلك من خلال إصلاحات القانون الجنائي السوداني لعام 1991، وقانون الإجراءات الجنائية لعام 1991، وقواعد الإجراءات الجنائية ذات الصلة، وينبغي أن تشمل هذه الإصلاحات تلك (الإصلاحات) اللازمة لمكافحة العنف الجنسي وغيره من أشكال العنف القائم على النوع الاجتماعي والتعذيب والاختفاء القسري وغيرها من الانتهاكات الجسيمة. في سياق عملية الإصلاح القانوني الواسعة هذه، وهناك حاجة أيضاً إلى اتخاذ خطوات عاجلة لإزالة جميع الحصانات وقرارات العفو الممنوحة لقوات الأمن وغيرهم من الأفراد، بالإضافة إلى الحواجز القانونية الأخرى التي تمنع المقاضاة الفعالة للانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان (مثل القوانين) من أحكام القيود والحصانات في مختلف القوانين المنظمة لقوات الأمن السودانية).

يجب أن تتضمن عملية الإصلاح القانوني هذه أيضاً مشاورات واسعة مع أولئك الذين عانوا من انتهاكات حقوق الإنسان أو الذين خضعوا للقانون بطريقة أخرى، بهدف فهم كيفية استخدام الجهات الفاعلة المختلفة لقوانين السودان ودور المهنيين القانونيين في صياغة القوانين التي تساهم في سوء المعاملة، وتأثيرها (القوانين) على الضحايا والسكان بشكل عام. ولم تتجح الحكومة الانتقالية قبل الانقلاب في تشكيل لجنة إصلاح قانوني، كما وعدت، بموجب الوثيقة الدستورية لعام 2019. وتكون تلك اللجنة بمثابة هيئة مستقلة، سواء كانت لجنة أو هيئة وطنية أو معهد لحقوق الإنسان ويجب أن يوكل لها صياغة استراتيجية للإصلاح القانوني بالتشاور الوثيق مع أصحاب المصلحة السودانيين المعنيين والخبراء الدوليين.

## ب. الإصلاح المؤسسي وبناء القدرات

ثانياً، تتوقف فعالية الإصلاحات القانونية في مجال ضمان حماية حقوق الإنسان والعدالة على توفير إصلاحات مؤسسية موازية. وهناك حاجة أيضاً إلى إصلاحات مؤسسية وتغييرات في سياسة وممارسات أي إصلاحات دستورية، سواء في الوثيقة الدستورية لعام 2019 أو وثيقة يتم التفاوض عليها مجدداً، لترجمتها إلى حماية حقيقية لحقوق الإنسان وضمن عدم تكرار الانتهاكات. وتوفر المعايير الدولية لحقوق الإنسان، بما في ذلك تلك المنصوص عليها في العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، واتفاقية مناهضة التعذيب، والاتفاقية الدولية لحماية جميع الأشخاص من الاختفاء القسري، وغيرها من المعاهدات التي يعتبر السودان طرفاً فيها، لتوفر إطاراً إرشادياً في هذا الصدد.

فمثلاً، تعد المساءلة عن عشرات السنين من انتهاكات حقوق الإنسان والجرائم الخطيرة في السودان أمراً ضرورياً، لكن قطاع العدالة في السودان، بحكم تصميمه، غير قادر على تقديم محاكمات ذات مصداقية. وساهم الافتقار إلى الإرادة السياسية وغياب نظام قضائي مستقل في ترسيخ الإفلات التام من العقاب، لا سيما بالنسبة لأولئك الذين يتحملون المسؤولية الأكبر في الجرائم الجسيمة،<sup>146</sup> والذين ظلوا تاريخياً على رأس الهيئات الحكومية السودانية. ويجب معالجة القضايا المنهجية، وكثير منها نتيجة ثانوية للإهمال وسحب الاستثمار في

146 على سبيل المثال، لم تتعامل المحكمة الخاصة بدارفور مع أي جرائم دولية. التهم الوحيدة هي المتعلقة بهجوم واسع النطاق على المدنيين في دارفور، والذي ربما يشكل جريمة ضد الإنسانية أو جريمة حرب، أدى إلى إدانات بالسرقة، 29 أكتوبر 2009، PSC/ AHG/2(CCVII)، الفقرة 217، موجود على الرابط: <https://www.refworld.org/docid/4ccfde402.html>.



عهد البشير (على سبيل المثال، نقص الموظفين ونقص الموارد) وهي عناصر يجب معالجتها على الفور - مرة أخرى، بدون تدخل الجيش.

وبناءً على ذلك، فإن الأولوية الرئيسية هي إصلاح القضاء والنيابة العامة السودانية لضمان استقلالهما التشغيلي. ولا يزال قانون يوليو / تموز 2020 بإنشاء مفوضية لإصلاح الهيئات القضائية والقانونية ساري المفعول، على الرغم من عدم وجود طاقم عمل للمفوضية؛ وإذا تم تشغيل هذه الهيئة بشكل صحيح، يمكن أن تكون أداة مفيدة لإجراء الإصلاحات المؤسسية اللازمة، ولا سيما فحص وتدريب القضاة والمدعين العامين وغيرهم.

ومن الأهمية بمكان أيضاً إنشاء مجلس القضاء الأعلى<sup>147</sup> ومحكمة دستورية فعالة تتمتع بصلاحيات كاملة للمراجعة القضائية في المسائل الدستورية بالإضافة إلى وظيفة المراجعة المباشرة تجاه المحكمة العليا.<sup>148</sup> ويجب أيضاً تمكين المحاكم الدنيا في السودان من إحالة المسائل الدستورية إلى المحكمة الدستورية، وتعزيز ثقافة التمسك بالمبادئ الدستورية وحقوق الإنسان داخل القضاء الأوسع، والسماح للأفراد بإثارة قضايا دستورية بسيطة دون استنفاد جميع سبل الانتصاف المحلية المتاحة داخل نظام المحاكم العادي - الذي ظل يُعتبر تاريخياً طريقاً مكلفاً ويستغرق وقتاً طويلاً.<sup>149</sup> وكما لاحظت منظمة ريدريس في السابق مع شركاء سودانيين، فإن السماح للمحاكم الأدنى بالتعامل مع القضايا الدستورية قبل الذهاب إلى المحكمة الدستورية قد يعزز وظائف المساءلة القضائية من خلال جعل القضاة الأفراد أقل عرضة للتداعيات السياسية.<sup>150</sup>

لكي "تترسخ" هذه الإصلاحات، وتعطي معنى لأي حريات وحقوق أساسية محمية في الوثيقة الدستورية لعام 2019 أو أي وثيقة لاحقة محتملة، يجب أن يكون القضاء مستقلاً حقاً، ومستعدين على أساس فردي للطنن في القوانين والممارسات. ولم يكن هناك في الماضي وجود لمجلس القضاء الأعلى المكلف ظاهرياً بالإشراف على القضاء السوداني ومكلف بالقيام بأكثر من مجرد اعتماد ميزانية السلطة القضائية وتقديم توصيات إلى السلطة التنفيذية. وهذا لا يكفي. ولممارسة رقابة فعالة على القضاء، لذلك يجب تفويض مجلس القضاء الأعلى أو ما يعادله لوضع إجراءات مناسبة للتعين والمراجعة (لكن هذا لا يعني أن التنظيف الكامل للمنزل مطلوب بالضرورة عبر القضاء السوداني).

في الوقت نفسه، من المهم بنفس القدر، بناء قدرات المدعين العموميين السودانيين على جميع المستويات. وسيؤدي هذا إلى رفع مستوى مهارات الموظفين المعنيين فيما يتعلق بقانون حقوق الإنسان والمعايير القانونية السودانية، وإجراء تحقيقات فعالة، لمحاكمات عادلة. وهناك أولويات أخرى تتعلق بحماية حقوق الضحايا، بما في ذلك حماية حقوقهم من خلال تقديم المساعدة القانونية والحق في المشاركة في جميع مراحل الإجراءات القانونية.

147 تاريخياً، خضعت الهيئات المسؤولة عن الإشراف على السلطة القضائية لهيمنة شديدة من قبل السلطة التنفيذية، مثل المفوضية القومية للخدمة القضائية. انظر على سبيل المثال، المركز الأفريقي لدراسات العدل والسلام، القضاء في السودان: دوره في حماية حقوق الإنسان خلال الفترة الانتقالية لاتفاقية السلام الشامل (2005 - 2011)، أبريل 2012، موجود على الرابط: <http://www.acjps.org/wp-content/uploads/2012/04/The-Judiciary-in-Sudan.pdf>

148 بموجب الوثائق الدستورية السابقة، مثل الدستور القومي الانتقالي لعام 2005، تم تكليف المحكمة الدستورية بوظائف الرقابة باعتبارها أعلى محكمة في المسائل الدستورية، والولاية القضائية الحصرية للفصل في القضايا المتعلقة بما يلي: (1) حماية حقوق الإنسان والحريات الأساسية؛ (2) حل النزاعات بين مختلف مستويات الحكومة؛ و (3) الشكاوى ضد أي عمل من أعمال رئاسة الجمهورية أو مجلس الوزراء القومي إذا كان الفعل ينطوي على انتهاك لنظام الحكم اللامركزي. انظر الدستور الوطني الانتقالي (2005)، المادة 122، المادتان 61 (أ) و 78 (أ)، موجود على الرابط <https://redress.org/wp-content/uploads/2021/09/2005-Sudan-Interim-National-Constitution-English.pdf>. على سبيل المقارنة، قدمت الوثيقة الدستورية 2019 تفاصيل قليلة نسبياً عن ولاية المحكمة الدستورية واختصاصها، مشيرة إلى أن "المحكمة الدستورية هي محكمة مستقلة ومنفصلة عن السلطة القضائية. وهي مختصة بالإشراف على دستورية القوانين والإجراءات، وحماية الحقوق والحريات، والفصل في النزاعات الدستورية." انظر الوثيقة الدستورية 2019، المادة 31.

149 قد تكون مراجعة الهيكل والوظائف المحتملة للمحكمة الدستورية مفيدة في هذا الصدد، في محاولة لتبسيط عمليات الاستئناف. مثلاً، قبل رئاسة البشير، تم تفويض غرفة دستورية في المحكمة العليا لممارسة مهام مراجعة الدستور.

150 انظر منظمة ريدريس، ومركز اصلاح القانون الجنائي السوداني، والمرصد السوداني لحقوق الانسان، " تنمية متعطلّة: المحكمة الدستورية السودانية، والوصول إلى العدالة والحماية الفعالة لحقوق الإنسان"، أغسطس 2012، موجود على الرابط: [http://www.pclrs.com/downloads/Resources/1208arrested\\_development\\_sudan.pdf](http://www.pclrs.com/downloads/Resources/1208arrested_development_sudan.pdf)

ويجب أن تتضمن أي جهود لتعديل أو إعادة كتابة الوثيقة الدستورية أن يتم تفويض مسؤولية تنفيذ هذه الإصلاحات الحاسمة إلى القادة المدنيين الذين يتمتعون بصلاحيات كاملة لاتخاذ إجراءات ملزمة، والذين يمثلون الجمهور السوداني (بما في ذلك على أساس النوع الاجتماعي-الجنس): وسيكون من المهم تجنب الوقوع في فخ "المفوضية"، حيث تعثرت جهود الإصلاح السابقة في السودان. على سبيل المثال، حتى خارج الفترة الانتقالية الأخيرة، فشلت جهود الإصلاح القضائي السابقة جزئياً لأن المفوضيات السابقة، مثل المفوضية القومية للخدمة القضائية (التي تأسست بعد توقيع اتفاق السلام الشامل عام 2005)، لم يتم تفويضها للقيام بأكثر من اعتماد ميزانية السلطة القضائية، كما هو مبين أعلاه. وينطبق الشيء نفسه على مفوضية إصلاح القطاع العدلي (التي تأسست في أبريل / نيسان 2020 لكنها لم تُفعل أبداً)، والتي استندت إلى قانون معيب لم يمنحها تفويضاً واسعاً بما يكفي.

عندما يتم إنشاء المفوضيات حسب الضرورة، يجب أن تكون مستقلة ومزودة بالموارد الكافية ومخولة باتخاذ قرارات ذات مغزى وإنفاذها، بما في ذلك ما يتعلق بإقالة القضاة أو المدعين العموميين الذين يفتقرون إلى الحياد. وهناك خطوات أخرى يجب اتخاذها بما في ذلك دور أي هيئة تنفيذية - سواء كان تتعلق برئيس أو بمجلس - بما في ذلك الصلاحية التشريعية والحد من سلطات الطوارئ المتاحة.

## ج. إصلاح قطاع الأمن

لن تكون أي إصلاحات للإطار القانوني وقطاع العدالة في السودان فعالة بدون إجراء إصلاح ذي مغزى لقطاع الأمن (SSR)، وبالإضافة إلى الإصلاحات القانونية المشار إليها أعلاه (مثل رفع الحصانات عن جميع موظفي الأمن والاستخبارات وإنفاذ القانون).<sup>151</sup> فإن العدد الكبير من الفاعلين المسلحين المنخرطين في إجراءات إنفاذ القانون الرسمية أو شبه الرسمية وإجراءات الأمن القومي - بما في ذلك القوات المسلحة السودانية وقوات الدعم السريع والشرطة و جهاز المخابرات العامة والموقعين على اتفاق جوبا للسلام (JPA) - يزيد من تعقيد أي عملية لإصلاح القطاع الأمني (SSR). على سبيل المثال، وعلى الرغم من أن المجموعات الموقعة على اتفاق جوبا للسلام لا تشارك في إجراءات إنفاذ القانون الجارية، فمن المقرر حالياً إدراجها في أي ترتيبات أمنية مستقبلية وفي عملية نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج (DDR)؛ وقد يتم دمج البعض في القوات النظامية السودانية، إذا تم إنشاء جيش وطني موحد. وبالتالي، من المهم أن تدعم الجهات الفاعلة الدولية السودان في وضع استراتيجيات لإصلاح قطاع الأمن تتجاوز تطبيق المعايير الدولية الملائمة بشأن استخدام القوة واستخدام الأسلحة النارية.

سبق أن عدّد الأمين العام للأمم المتحدة مجموعة من العوامل التي تشترك فيها القطاعات الأمنية الفعالة والخاضعة للمساءلة.<sup>152</sup> وفي الجزء ذي الصلة، فإن هذه العوامل تشمل (أ) إطاراً قانونياً و / أو دستورياً ينص على الاستخدام المشروع والمسؤول للقوة وفقاً للمعايير الدولية لحقوق الإنسان؛ (ب) آليات رقابة، بما في ذلك أنظمة إدارة مالية وأنظمة مراجعة؛ (ج) آليات لإنشاء "طرائق شفافة للتسيق والتعاون بين مختلف الجهات الفاعلة، على أساس الأدوار والمسؤوليات الدستورية / القانونية لكل منها"؛ (د) ثقافة الخدمة التي تعزز، من بين أمور أخرى، احترام حقوق الإنسان داخل الأجهزة الأمنية.

151 انظر أيضاً منظمة ريدريس ومركز إصلاح القانون الجنائي السوداني والمنظمة السودانية للأبحاث والتنمية، الأمن للجميع: إصلاح خدمات الأمن القومي في السودان، سبتمبر 2009، موجود على الرابط: <http://www.pclrs.com/downloads/Security%20for%20all%20Final.pdf>.

152 انظر تقرير الأمين العام عن "تأمين السلام والتنمية: دور الأمم المتحدة في دعم إصلاح قطاع الأمن"، وثيقة الأمم المتحدة، A / 62/59-S / 2008/39 (23 يناير 2008).

يجب أن يحرز السودان تقدماً كبيراً في كل مجال من هذه المجالات، بدءاً من مشاورات ومشاركة واسعة من جانب المجتمع المدني والسلطات الوطنية والمحلية والمجموعات الشعبية القاعدية، بما في ذلك القادة التقليديون والمجموعات النسائية وغيرها. ويجب أن يحدد التشريع الجديد بوضوح مهمة وتفويض كل من الفاعلين الأمنيين في السودان، بما يتماشى مع المعايير الدولية لحقوق الإنسان وبدون الغموض المستمر الذي يعرف "الأمن" بأنه أي "تهديد لأمن السودان"، وترك منظمات مثل جهاز المخابرات العامة يتمتع بسلطة تقديرية واسعة. كما يجب تحديد وظائف وسلطات كل جهاز أمني بشكل واضح وتحديدها، مع التمييز بين مهام المخابرات السودانية ووكالات إنفاذ القانون، دون ترك أي إمكانية لممارسة سلطات "خاصة" أو "طارئة" من قبل أي جهاز.<sup>153</sup>

## د. البحث عن الحقيقة والمساءلة

أخيراً، يجب على الفاعلين الدوليين دعم المبادرات التي تهدف إلى الوصول إلى رواية مشتركة حول الانتهاكات الماضية والحالية. لقد فشل مجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة، قبل الانقلاب مباشرة، في تجديد قرار يقدم المساعدة الفنية وبناء القدرات في قضايا حقوق الإنسان التي تضمنت مراقبة حقوق الإنسان وتقديم التقارير إلى المجلس. وفي ذلك الوقت، أطلقت منظمات المجتمع المدني ملاحظة تحذيرية، مسلطة الضوء على أن هشاشة التحول الديمقراطي في السودان تتطلب اهتمام مجلس حقوق الإنسان المستمر - وهو تحذير ثبت أنه كان يعبر عن بصيرة نافذة.<sup>154</sup> وقد عين مجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة منذ الانقلاب خبيراً مستقلاً لمراقبة أوضاع حقوق الإنسان في السودان.<sup>155</sup> على الرغم من أن ولاية الخبير المستقل ليست مهمة متعلقة بتقصي الحقائق أو مفوضية تحقيق، إلا أنها تتيح فرصة لتوضيح الظروف المحيطة بالانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان. ويجب على الدول ضمان تزويد مكتب الخبير المستقل بالموارد المناسبة والسماح بالوصول إلى الشهود الرئيسيين والمعلومات. وستكون المناقشة العلنية للانتهاكات حقوق الإنسان والأطراف المسؤولة وسيلة مهمة للحد من شعور الجيش بالإفلات من العقاب.

توفر جلسة يونيو 2022 المقبلة لمجلس حقوق الإنسان فرصة لاستكشاف مدى ملاءمة التدابير الإضافية، مثل الحاجة المتزايدة إلى مفوضية تحقيق بالنظر إلى عدد الانتهاكات التي حدثت منذ تعيين الخبير المستقل في نوفمبر 2021.

على الصعيد الداخلي، قبل الانقلاب، كانت الحكومة الانتقالية قد أحرزت بعض التقدم في إنشاء مفوضية للعدالة الانتقالية، حيث وصلت إلى حد إصدار قانون يصرح بإنشائها.<sup>156</sup> لم تكن اللجنة تعمل بكامل طاقتها وقت الانقلاب. ومع ذلك، بذلت بعض الجهود لإجراء مشاورات محدودة مع أصحاب المصلحة المعنيين في الفترة السابقة لإقرار القانون. للمضي قدماً - في الوقت المناسب - ويجب تشجيع السلطات السودانية على ضمان

153 على سبيل المثال، كما فحصت ريدريس وشركاء سودانيون بالتفصيل، أدى تمديد سلطات الطوارئ للاعتقال والاحتجاز إلى المخابرات العامة إلى مئات الاعتقالات التعسفية (غير القانونية) منذ الانقلاب. انظر ريدريس، نقابة محاميين في دارفور، ومركز الناس للعدالة الانتقالية، ومجموعة محامي الطوارئ، "مأخوذة من شوارع الخرطوم": الاعتقالات التعسفية والاحتجاز بمعزل عن العالم الخارجي والاختفاء القسري بموجب قوانين الطوارئ السودانية، مارس 2022، موجود على الرابط: <https://redress.org/wp-content/uploads/2022/03/Emergency-Measures-in-Sudan-EN.pdf>

154 انظر الرسالة المشتركة، "يجب على مجلس حقوق الإنسان توسيع دعمه للسودان وفحصه"، 10 سبتمبر 2021، موجود على الرابط: <https://redress.org/wp-content/uploads/2021/09/HRC48-Civil-society-letter-about-SUDAN.pdf>

155 مجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة، تويتر، 13 نوفمبر 2021، موجود على الرابط: [https://twitter.com/UN\\_HRC/status/1459513259783032834](https://twitter.com/UN_HRC/status/1459513259783032834)

156 انظر مشروع قانون لجنة العدالة الانتقالية، الموجود على الرابط: <https://redress.org/wp-content/uploads/2021/03/Transitional-Justice-Commission-Bill-2020-English.pdf>

أن تكون أي مشاورات مستقبلية حول الموضوعات المتعلقة بالعدالة الانتقالية واسعة النطاق وشاملة وفعالة.<sup>157</sup> ويمكن للجهات الفاعلة الدولية دعم عملية عدالة انتقالية متكاملة قائمة على الحقوق من خلال الإصرار على التمثيل وجعل إعادة بدء التمويل مرهوناً بعمل ملموس في هذا الصدد، وينبغي أن يكون البحث عن الحقيقة والمساءلة في مقدمة أولويات هذه العملية.

للانصاف، فإن الحكومة الانتقالية ما قبل الانقلاب قد بادرت ايضا بالعديد من المجهودات التحقيقية والتي تعد خطوة ضرورية تسبق اي اتهامات. من اهم هذه المبادرات كان انشاء لجنة التحقيق الخاصة بالانتهاكات الجسيمة لحقوق الانسان والجرائم الدولية التي تم ارتكابها في الثالث من يونيو ٢٠١٩. فان المدعي العام السوداني كان قد اكد لمنظمة ريدرس في مايو من عام ٢٠٢١، ان ما يقرب من عشرون قضية تتعلق ب/١ الانتهاكات منذ عام ١٩٨٩، ب/ القتل خارج نطاق القضاء وقمع الاحتجاجات و ج/ والانتهاكات منذ ديسمبر ٢٠١٨ (بداية الثورة) كانت جارية.<sup>158</sup>

هناك علامة فارقة اخري، ففي نهاية مارس من عام ٢٠٢١، قام المدعي العام باعلان اول اتهام في الجرائم ضد الانسانية تحت مظلة القانون الجنائي السوداني (المعدل في ٢٠٠٩ ليتضمن الجرائم الدولية، رغم عدم اتساقها مع القانون الدولي).

البعض من هذه القضايا كان قد وصل مرحلة الحكم القضائي بما في ذلك قضية احمد الخير، المعلم بمدرسة حكومية والذي تم تعذيبه وقتله بواسطة افراد جهاز الامن والمخابرات الوطني والذين تمت محاكمة وادانة ثمانية وعشرون منهم. في قضية الخير، قد تمت جهود جديرة بالثناء للتأكد من مشاركة العامة في الاجراءات والتي تمت في محاكمة علنية مفتوحة ومنقولة عبر وسائل الاعلام السودانية.<sup>159</sup>

هذه كانت خطوات ايجابية للامام، ولكن اثناء كتابة هذا التقرير، العديد من الانتهاكات قد حدثت منذ الانقلاب وحده وكلها تحتاج الي التحقيق والمعالجة. ببساطة، السلطة القضائية الان في السودان غير قادرة علي متابعة او حسم هذه القضايا. حتي المبادرات القليلة التي تم ذكرها في فترة الحكومة الانتقالية ما قبل الانقلاب، كانت قد واجهت تحديات جسيمة تراوحت بين غياب الارادة السياسية (غير التدخلات الخارجية) و المقدرات الفنية المحدودة. وفي ذات الصياغ، فان النيابة العامة والمحاكم في السودان تعاني بصورة مزمنة من قلة الكادر البشري وقلة التمويل في حين ان القضاة و وكلاء النيابة والمحامين يفتقدون للخبرة في ادارة والقيام بالتحقيقات الكبيرة والمعقدة في الجرائم الدولية.<sup>160</sup>

علي المجتمع الدولي ان يتعلم من الدروس المستفادة من الفترة ما قبل الانقلاب ويستثمر بموارد اكثر في تاهيل وتنمية القدرات الفنية للمحترفين القانونيين كافة. من ضمن مواضيع اخري، مثل هذا التدريب يجب ان يتضمن التركيز علي استخدام وتحليل الدلائل والبراهين من المصادر المفتوحة، حماية الشهود وضمان حماية المحاكمات العادلة (علي سبيل المثال تحريم واستبعاد التعذيب وضمان ان الشهود لن يتعرضوا للانتقام) وكذلك اتباع المستويات المتعارف عليها في التحقيقات والادعاء في الجرائم الدولية. الان وليس فيما بعد هو الوقت المناسب للبدء في بناء القدرات، مع الاخذ في الاعتبار دعم الجهود العريضة لمساءلة ومحاسبة الجناة علي كافة المستويات.

157 انظر منظمة ريدرس ومركز كلية الدراسات الافريقية والشرقية بجامعة لندن لحقوق الإنسان، عمليات العدالة الانتقالية في السودان، أغسطس 2020، موجود على الرابط: <https://redress.org/wp-content/uploads/2020/08/Policy-Briefing-on-TJ-in-Sudan.pdf>

158 REDRESS و مركز SOAS لحقوق الإنسان ، جهود المساءلة المحلية في السودان ، مايو 2021: <https://redress.org/wp-content/uploads/2021/05/Sudan-Domestic-Accountability-Efforts-Policy-Briefing.pdf>

159 انظر BBC، «السودان يحكم على 29 بالإعدام لقتل مدرس في الحجز»، 30 ديسمبر 2019، متاح على: <https://www.bbc.co.uk/news/world-africa-50945224/>. وتجدر الإشارة إلى أن تنفيذ قد تتعارض عقوبة الإعدام في هذه الحالات وغيرها مع حظر التعذيب وغيره من حالات السودان الالتزامات الدولية.

160 REDRESS و مركز SOAS لحقوق الإنسان ، جهود المساءلة المحلية في السودان ، مايو 2021: <https://redress.org/wp-content/uploads/2021/05/Sudan-Domestic-Accountability-Efforts-Policy-Briefing.pdf>

## الخلاصة: الحاجة إلى إجراءات فورية ومتضافرة لضمان الحكم الديمقراطي وحماية الحقوق الدائمة للإنسان في السودان

قد يبدو النقاش حول إصلاحات حقوق الإنسان والمساءلة سابقاً لأوانه، نظراً للوضع السياسي المتقلب والمتوتر. ومع ذلك فإن العكس هو الصحيح. لطالما كان لغياب المساءلة تأثير مخيف على المشاركة السياسية في السودان، وحتى يتم اتخاذ خطوات ملموسة للحد من الإفلات من العقاب، سيكون من الصعب على البلاد استعادة الثقة في أي نظام ديمقراطي ناشئ.

يجب على الجهات الفاعلة الدولية والإقليمية العمل بشكل يسوده التعاون المشترك لتنفيذ وبناء الدعم العام لسلسلة كاملة من الإصلاحات الدستورية وإصلاحات حقوق الإنسان الموصوفة أعلاه، بما في ذلك من خلال إعادة التأكيد على أن هذه الإصلاحات ضرورية لاستئناف المساعدة الدولية، وتخفيف عبء الديون، ورفع أي عقوبات مستهدفة يتم فرضها. ولا ينبغي أن تتعارض العدالة الانتقالية مع جهود الوساطة ولا ينبغي تعليقها بعد الآن. وعلى العكس من ذلك، كما أوضحت هذه الورقة، يجب حل قضايا المساءلة والإفلات من العقاب والإصلاح القانوني والمؤسسي لقلب ميزان القوى تجاه أي قادة مدنيين، وستظل أي ديمقراطية محتملة في السودان مشروطة ورهينة ومهددة بالعنف. طالما استمرت عسكرة السياسة في السودان، الأمر الذي خلق في كثير من الأحيان، ولا يزال يملئ، بيئة لانتهاكات حقوق الإنسان المستمرة.

